جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور الإستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية

ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبين:

- قدور فلاق حمزة
- العرجاني محمد

نوقشت علنا أمام اللجنة مكونة من:

أ/ **بطاهر عبد الحميد** (أستاذ محاضر–أ- جامعة الجيلالي بونعامة) **رئيسا**
ب/ **الطيب سعيد** (أستاذ محاضر–أ- جامعة الجيلالي بونعامة) **مشرفا**
ج/ **بوزيان رحماني جمال** (أستاذ محاضر–أ- جامعة الجيلالي بونعامة) **ممتحنا**

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

كلمة شكر

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم، والذي وفقنا لإنجاز هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف السيد: " **الطيب السعيد** "

إلى جميع **أساتذتنا الأفاضل**

نتقدم بخالص الشكر إلى من قدم لنا يد العون صديقا أو زميلا

نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة المتواضعة

كما نتوجه بشكرنا إلى الأسرة الجامعية جيلالي بونعامة

خميس مليانة كما نتوجه بشكرنا إلى كل عمال مديرية

المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى "أبي" رحمه الله تعالى.

إلى من سهرت الليالي "أمي "حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الإخوة والأخوات.

إلى الزوجة الكريمة و ابني إسحاق حفظهما الله.

إلى صاحبي سمير بورك فيه.

إلى كل زملائي.

إلى طلبة تخصص إدارة أعمال دفعة 2018-2019

قدور فلاق حمزة

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى "أبي" بارك الله في عمره.

إلى من سهرت الليالي "أمي "حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الإخوة والأخوات

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله.

إلى صديقي سمير بورك فيه.

إلى كافة موظفي مديرية المصالح الفلاحية

لولاية عين الدفلى

إلى كل زملائي.

إلى طلبة تخصص إدارة أعمال دفعة 2018-2019

العرجاني محمد

الفهرس

كلمة الشكر	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
❖ المقدمة	أ.....ج
❖ الفصل الأول:مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي و التنمية المحلية	6
o تمهيد الفصل الأول	6
➢ المبحث الأول: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي	7
• المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الفلاحي	7
• المطلب الثاني:متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي	8
• المطلب الثالث:خصائص الاستثمار الفلاحي	9
➢ المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في الاقتصاد الوطني	12
• المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	12
• المطلب الثاني : معوقات القطاع الفلاحي	17
• المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطن	20
➢ المبحث الثالث: مفاهيم و أبعاد التنمية المحلية	26
• المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	26
• المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية في أجندة21	27
• المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية و مؤشراتها	28
✓ خلاصة الفصل	31
❖ الفصل الثاني: واقع و أهداف الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية عين الدفلى	32
o تمهيد الفصل الثاني	32
➢ المبحث الأول : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلة	33
• المطلب الأول : تعريف و نشأة مديرية المصالح الفلاحية	35
• المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	36
• المطلب الثالث : مهام و نشاطات مديرية المصالح الفلاحية	40
➢ المبحث الثاني : واقع الفلاحة و الاستثمار الفلاحي لولاية عين الدفلى	41
• المطلب الأول : المقومات الزراعية لولاية عين الدفلى	41
• المطلب الثاني : الإنتاج النباتي و الحيواني في ولاية عين الدفلى	43
• المطلب الثالث : توزيع الأراضي الزراعية للمستثمرات لولاية عين الدفلى	46

➢ المبحث الثالث: محصلة و آفاق القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المحلية	47
• المطلب الأول: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية	47
• المطلب الثاني: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية	49
• المطلب الثالث: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية	51
✓ خلاصة الفصل	58
❖ الخاتمة	59
❖ قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

شكل رقم (1-1): الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر	15
الشكل رقم (1-2):نسبة المساحة الزراعية من المساحة الكلية	18
الشكل رقم (1-3) : تطور اليد العاملة في الجزائر 2007-2018	21
الشكل رقم (1-4) : تطور قيمة الصادرات الفلاحية2004-2015	25
الشكل رقم (1-5):أبعاد التنمية المحلية	28
شكل (2-1) : خريطة تمثل أهم مميزات القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى	34
شكل رقم (2-2) : الهيكل التنظيمي العام لمديرية المصالح الفلاحية	37
شكل رقم (2-3) : تقسيم مناطق حسب المساحة الفلاحية لولاية عين الدفلى	41
شكل رقم (2-4) : تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى2015-2018	48
شكل رقم (2-5) : تطورمناصبالشغل2015-2018	50
شكل رقم (2-6) : تقسيمات العمال الدائمين والموسميين	51
شكل رقم (2-7) : تطورالمساحاتالمسقيةمن2000-2018	52
شكل رقم (2-8) : تقنيات السقي الفلاحي لولاية عين الدفلى	56

قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول (1-1) توزيع محطات تحلية مياه البحر	14
جدول رقم (1-2):الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر	15
جدول رقم (1-3) : تطور اليد العاملة في الجزائر 2007-2018	21
جدول رقم (1-4) : تطور الناتج الفلاحي من الناتج الإجمالي من 2007-2015	23
جدول رقم(1-5): تطور نصيب الفرد من الناتج الفلاحي خلل الفترة 2007-2015	24
الجدول رقم (1-6) : مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية 2001-2014	24
الجدول رقم (1-7) : تطور قيمة الصادرات الفلاحية 2004-2015	25
جدول رقم (2-1) :برنامج الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR) لسنة 2018	43
جدول رقم (2-2) : برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA) لسنة 2018	43
جدول رقم (2-3) : المحاصيل الفلاحية الكبرى لسنة2018	44
جدول رقم (2-4) :أشجارالفواكهالمثمرةلسنة2018	44
جدول رقم (2-5) : الإنتاج الحيواني لولاية عين الدفلى لسنة2018	45
جدول رقم (2-6) : التوزيع الحيواني حسب الرأس لسنة2018	45
جدول رقم (2-7) : تقسيم المستثمرات الفلاحية لولاية عين الدفلى	46
جدول رقم (2-8): تطور النتاج الحيواني من سنة 2000 -2018	47
جدول رقم (2-9) : تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلىمنسنة2015-2018	48
جدول رقم (2-10) : تطور مناصب الشغل في القطاع الفلاحي 2015-2018	49
جدول رقم (2-11) : تقسيمات العمال الدائمين والموسميين لموسم 2017-2018	50
جدول رقم (2-12) : توزيع المساحات لولاية عين الدفلى	52
جدول رقم (2-13): توزيعالمساحاتالمسقيةمن2000-2018	52
جدول رقم (2-14) : توزيع المساحة المسقية لولاية عين الدفلى	55
جدول رقم (2-15) :حملات التلقيح	57

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " دور الإستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى".

وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم أهداف الدراسة ،كما اعتمدنا على طريقة الحصر الشامل لاختيار العينة الممثلة لمجتمع البحث، أما بالنسبة لأداة جمع البيانات فقد اعتمدنا على دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى كأداة أساسية وبعد تفريغ البيانات وعرضها وتحليلها توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الإستثمار الفلاحي يلعب دور كبير في دفع التنمية المحلية و بالتالي المساهمة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، ومستوى التقييم كان على العموم حسن كتقدير موافق لنتائج البيانات المجمعة ،وقد طرحنا بعض الاقتراحات والتوصيات بغية ترقية الإستثمار الفلاحي و تعزيز اليات التنمية المحلية بهدف تحقيق الأهداف المرجوة، و ذلك انطلاقا من وقوفنا على واقع هذا الأخير في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الفلاحي، التنمية المحلية، مديرية المصالح الفلاحية، عين الدفلى.

Résumé : Cette étude intitulée "Le rôle de l'investissement agricole dans la promotion du développement local, cas d'étude : la Direction des services agricoles de la Wilaya de Ain Defla".

En ce qui concerne l'outil de collecte de données, nous nous sommes basés sur une étude de cas, qui, après le traitement, l'analyse et la présentation des données, on a abouti à une conclusion générale que l'investissement agricole joue un rôle important, dans le de développement locale et contribue ainsi à la redynamisation de l'économie nationale, l'évaluation des outils d'étude était généralement satisfaisante comme une estimation consensuelle des résultats atteints. Par la suite, nous avons présenté quelques suggestions et recommandations pour promouvoir l'investissement agricole en réconfortant les mécanismes du développement local afin d'achever les objectifs souhaités en appuyant sur à la réalité de celle-ci dans l'institution étudiée.

Mots-clés : investissement agricole, développement local, Direction des services agricoles, Ain Defla.

مقدمة

مقدمة:

يشكل القطاع الفلاحي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاديات الحديثة، و واحد من أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير فضلا عن ان نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع خاصة سكان الأرياف إلى جانب توفير الغذاء والأمن الغذائي.

شهد القطاع فلاحي في الجزائر تطور كبير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك نظرا للسياسات الفلاحية التي تبنتها الدولة، حيث اهتمت من خلالها بوضع إستراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك للنهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي.

الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الفلاحي وتعتبر التنمية الفلاحية والاستثمار في القطاع فلاحي من أهم الآليات التي تتبناها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية لأنه قطاع محرك لقطاعات أخرى مهمة .

يتميز الاستثمار الفلاحي دون الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة من المخاطرة كونه مرتبط بالظروف المناخية والموسمية وكذا بتقلبات السوق من الأسعار للإنتاج والاستهلاك، ولا ينفصل كذلك عن السياسات الاقتصادية الكلية فهو يتأثر بالسياسة الكلية للدولة وبظروف السوق. ولا يمكننا أن نهمل تأثير العامل النفسي للمستثمرين في هذا القطاع.

عمدت الجزائر على الاستثمار في الفلاحة وتطويرها بدعمها بشتى الوسائل والسياسات، على مستوى الولايات خاصة التي تحظى بأحواض مسقية فلاحية واسعة وسهول خصبة مثل ولاية عين الدفلى.

فولاية عين الدفلى تختص بخصائص فلاحيه بامتياز فهي تمثل إحدى الأقطاب الفلاحية المهمة في الجزائر حسب الخريطة الجديدة المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لكن هل الاستثمار الفلاحي لعب دورا ايجابيا على التنمية المحلية في الولاية؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في بحثنا من خلال الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار في القطاع الفلاحي لدفع التنمية المحلية بولاية عين الدفلى؟

بعد طرح الإشكالية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. في ماذا يتمثل الاستثمار الفلاحي و ما هي مخاطره وخصائصه ؟

2. ما هي مميزات الاستثمار الفلاحي في الجزائر من خلال مقوماته ومعوقاته؟

3. كيف يمكن أن تستجيب التنمية للاستثمار الفلاحي محليا ؟ في ولاية عين الدفلى تحديدا.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية المحلية، من خلال مساهمة الاستثمار فلاحي في استغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر وولاية عين الدفلى خاصة.

هدف الدراسة :

نهدف في دراستنا لهذا الموضوع إلى النقاط التالية :

- الاهتمام بالنشاط الفلاحي والعمل على إدخال الطرق الحديثة في تطويره.
- تحديد أهم المراحل التي مر بها الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- إظهار أهم الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية في ولاية عين الدفلى.
- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية.

حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا لهذا الموضوع على رصد مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الفلاحي و علاقتها بالتنمية المحلية .

الحدود المكانية: إبراز واقعها لدى حيز ولاية عين الدفلى في مختلف المصالح خاصة مديرية الفلاحة و التنمية الريفية.

الحدود الزمنية: تحددت دراستنا خلال فترة 2005-2018.

منهج الدراسة:

و للإجابة على التساؤلات و اختبار صحة الفرضيات السابقة، يعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الاستنباطي مستعملين أداة الوصف و التحليل لإبراز وتحليل مختلف قيم الإحصائيات والمؤشرات المتاحة المتعلقة بالاستثمار الفلاحي و التنمية المحلية.

الدراسات السابقة:

إثر بحثنا على مستوى الجامعات الوطنية و المواضيع على شبكة الانترنت هناك نقص في الدراسات والبحوث التي تناولت بعض الجوانب ذات العلاقة بموضوع بحثنا نعرض أهمها فيما يلي:

1/ دراسة سايح بوزيد : تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية. رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان سنة 2006، وهدفت هذه الدراسة الى دور القطاع فلاحي في تحقيق الأمن الغذائي وما يحققه من مكاسب للدولة وإبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد فلاحي في التنمية الاقتصادية.

2/دراسة غردي محمد: بعنوان القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2011 ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير بجامعة الجزائر، حيث قامت بتسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والاستثمار الفلاحي و إشكالية

الدعم وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري. و لقد توصلنا في دراستنا إلى إبراز مفهوم الاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية.

3/ دراسة بوثلجة عائشة : دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشلف سنة 2016، هدفت هذه الدراسة الى تبيان الوضع الغذائي العربي وحجم الإنتاج الفلاحي فيه وضرورة الارتقاء بالاستثمار الفلاحي فيه .

نهدف من خلال دراستنا إلى إبرازأهم المجالات الفلاحية التي يتم الاستثمار فيها و أهمية الاستثمار الفلاحي في دفع تنمية الاقتصاد المحلي.

هيكل البحث :

من اجل دراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية التي طرحناها واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة، فصلين وخاتمة .

– **الفصل الأول :** والذي يحمل عنوان : "مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي و التنمية المحلية " تطرقنا إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم الاستثمار الفلاحي والمبحث الثاني واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في الاقتصاد الوطني أما المبحث الثالث كان حول مفاهيم و أبعاد التنمية المحلية .

– **الفصل الثاني :** والذي يحمل عنوان " واقع و أهداف الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية عين الدفلى' وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول حول التعريف بولاية عين الدفلى وبمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى والثاني حول واقع الفلاحة والاستثمار الفلاحي في ولاية عين الدفلى أما المبحث الثالث فكان حول محصلة و آفاق القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى. .

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا خلال بحثنا هذا مشكلة نقص الإحصائيات المرتبطة بالاستثمار في القطاع فلاحي لولاية عين الدفلى وقد تحصلنا على الإحصائيات القليلة من مصادر مختلفة كانت متناقضة أحيانا من هيئة الأخرى (مديرية المصالح الفلاحية ومديرية الغابات ومديرية الموارد المائية والري ووكالة تطوير الاستثمار).

الفصل الأول

❖ الفصل الأول: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي و التنمية المحلية

o تمهيد:

يمثل موضوع الاستثمار احد المواضيع التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية و هو المحرك الرئيسي في زيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج و التطور و التجديد، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية في جذب الاستثمارات لما يتوفر من مواد طبيعية و موارد بشرية تسهل عملية القيام بهذه المشروعات بالإضافة إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع و كذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي و محاربة الفقر و الجوع في ظل التنمية المحلية،وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت كآلاتي:

- المبحث الأول: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي.
- المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني.
- المبحث الثالث: مفاهيم وأبعاد التنمية المحلية.

➢ المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن الاستثمار الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان ومع تطور القطاعات الأخرى ذلك من خلال الاستثمار في القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني.

- **المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي:**

يعرف الإستثمار الفلاحي على انه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الفلاحة (الأرض، العمل، و رأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين و الحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره. أو هو الإستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على أعلى إنتاج مع الإحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة. كما يعني الإستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما (في الوقت الحاضر) كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم و دخلهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار و تربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الإستثمار ترمي إل زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله[1].

هناك من يحصر عبارة الإستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة و التي تعني العناية بالحقل و زراعة الأرض و تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب و الصوف، اللحوم و الجلود و تربية الدواجن و النحل وغيرها، و لكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الفلاحية و كبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر بها، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء[2].

يلخص مفهوم الإستثمار الفلاحي على انه جهد مبذول في خدمة الأرض و تربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالإعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من اجل رفع المنتوجات كما و نوعا.

1محمود ياسين، الإستثمار الفلاحي على الواقع www.arab.ENCY.com // http تاريخ النشر: 26 سبتمر 2008 تاريخ التحميل 10 فيفري 2019

2 جواد سعد العارف، الإقتصاد الفلاحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، طبعة 2009، ص 81.

- **المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي**

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:

1. زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الإستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي[1]
2. توفير الإمكانيات الضرورية للإستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.
3. الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك. مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن و جعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات و الفعاليات و المجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.
4. رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها.
5. زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إل شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته. وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الإستثمارات في المجال الفلاحي.
6. تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الإهتمام على عدة أصعدة متعددة كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
7. تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة. ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الفلاحية حاجة للإستثمار ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تياري كناري و الصومال الباردين مقابل تيارات شواطئ المغرب العربي (المغرب و موريتانيا).
8. توفير المنتجات الفلاحية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

أ. إيجاد فرص عمل جديدة.

ب. زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية والقدرة على استيعابه، كما يحصل في الدول المتقدمة.

[1] سهيلة مصطفى، الإستثمار الفلاحي واثاره على الحركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه جامعة الشلف، سنة 2017

ت. إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب. فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الفلاحي.

ث. تأمين المادة الغذائية في الأسواق في الأوقات جميعها. حيث يمكن تخزين المنتج الفلاحي المصنع مددا زمنية.

ج. توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب و المنافس أيضا خاصة في الأسواق العالمية.

9. تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي للدولة ، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية و القومية، و من ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع.

10. تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الإستثمارات الوهمية و غير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال داخل الدولة بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الإقتصادية و السياسية العالمية الكبرى.

- **المطلب الثالث :خصائص الاستثمار الفلاحي**

ينفرد الاستثمار في القطاع الفلاحي بمجموعة من الخصائص كالتالي:

- **الدورة المالية** :تختلف الدورة المالية في الفلاحة عنها في الصناعة. فالتدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط دون استمرار العملية، و بذلك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.
- **الدورة الفلاحية:** يخضع الإستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية، حيث أنها تستوجب الإنتاج في سنة وإراحة الأرض في السنة الموالية، أو عدة سنوات حسب نوع المحاصيل المنتجة قصد عدم إنهاكها و تمكينها من استعادة قوتها، أو عن طريق تحسينها وزراعتها بمنتوج أخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة[1]
- **المخاطرة:** هي من أهم المشاكل التي تعيق القطاع الفلاحي مثال ذلك المخاطرة التي تتولد عن سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية، والتي ما لا شك فيه ان قدرة الإنسان مازالت محدودة ومتباينة في التحكم فيها من بلد لآخر ما قد ينجم عنه[2]:

أ. تذبذب الإنتاج الفلاحي تبعا للظروف المناخية ما يجعل مهمة تخطيط الإنتاج من المهام الصعبة التي يجب تذليلها للحصول على الأقل على الحد الأدنى لتوفير الغذاء الضروري للأفراد.

[1]عائشة بوتلجة، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية 2017، ص 8.

[2]سوزان رفيق العاني، علم الاقتصاد الفلاحي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن سنة الطبعة 2005، ص 15.

ب. عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج و الناتج النهائي للعمليات الإنتاجية نتيجة تأثر المحاصيل بالظروف المناخية و بالتالي عدم القدرة على التنبؤ بكميات الإنتاج المكن الحصول عليها إلا في مرحلة متقدمة من النشاط.

ت. اختلال (العرض و الطلب) على مستوى أسواق الغذاء نتيجة لأهمية السلع الفلاحية عموما والغذائية خصوصا ،لأن تذبذب الإنتاج يؤدي إل اختلال الأسوق (العرض و الطلب) ما يؤدي إلى المضاربات في أسواق الغذاء و ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية بشكل خيالي ما قد ينقل الخطر إلى دورات مستقبلية بسب ارتفاع الأسعار.

- **التكيف:** إمكانات التكيف للإستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي اكبر منها في الإستثمار الصناعي لإختلاف درجات خصوبة الأرض و درجات قابليتها و صلاحيتها للري، ما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها و كذلك التناوب الفلاحي و تغير اختبار المزروعات[1].

إن التجارب العلمية و نتائج البحوث قليلة الأثر في الفلاحة لإحتياجها إلى وقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها.

- **صعوبة تقييم الإستثمار الفلاحي:** من وجهة النظر المحاسبية لإستعمال الحسابات المختلطة وكذلك تداخل الأنشطة خاصة في المزارع العائلية أين يمارس أصحاب الحيازة وعائلته الأنشطة الفلاحية باعتبارها أنشطة يومية قد توجه مخرجاتها للمستهلك الذاتي وفي نفس الوقت تسوق. ومنه الإستثمار الفلاحي يتميز بمجموعة متنوعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الإستثمار في قطاعات أخرى[2].
- **ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة:** نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في الفلاحة لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وذلك عكس ما هو عليه المال في المجال الصناعي[3]:
  - ريع الأرض و إيجار العقارات و المنشئات.
  - الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات و الآلات الفلاحية والحيوانات.

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل النظام المالي إلى المنظمة العربية للتجارة، جامعة الجزائر، سنة 2011، ص89.

[2] Calvin Miller-Sylvia Ritcher,Agriculture Fund For Developing Contries,Economic and social developement paper or food and agriculture organisation of the United Nation-Rome2010.p12.

[3] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، مذكرة نيل ماجستير2015 ص 26

- الإستهلاك أو الإندثار بالنسبة للمباني و الآلات.
- التأمين على المباني و الماكينات و الحيوانات.
- تكاليف عمل أفراد العائلة.
- الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية.

أما التكاليف المتغيرة تتمثل فيما يلي:

- المستلزمات الجارية مثل البذور و الأسمدة.
- أجور العمال من غير أفراد عائلة الفلاح و أجور الخدمات الأخرى.
- الترميمات في المباني و إصلاح الآلات.
- الوقود و الأعلاف و تطعيم الحيوانات و غيرها.

- **موسمية الإنتاج الفلاحي:** يهيمن على النشاط الفلاحي طابع الموسمية حيث يعرف إنتاج السلع الفلاحية مراحل متعددة فلاحية و كذلك مراحل أخرى غير فلاحية كعمليات التخزين و التبريد و التسويق و هي كلها تابعة لبعضها البعض، و كل مرحلة تستدعي شروطا تتوفر في كل منها. كما أن هذه الشروط تتنوع و تتعدد فمنها ما هو بيولوجي يتعلق بالكائن الحي، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب...الخ و لذا تكون فترة الإنتظار طويلة في الفلاحة بسب هذه الموسمية إلى تعطيل العملية الإنتاجية، حيث تطول مدة الإنتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج و بين الحصول على الإنتاج، و ذلك لأن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان[1].

[1]عائشة بوثلجة، مرجع سابق الذكر، ص 09.

➢ المبحث الثاني :واقع ومراحل تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني

أمام القطاع الفلاحي تحديان كبيران لجعل الفلاحة المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي مع المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلد و عليه بادرت الحكومات منذ الإستقلال على إطلاق حملة من الإصلاحات الشاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي على ضوء المتغيرات الإقتصادية التي عرفتها الساحة السياسية والاقتصادية و هو ما ضاعف الإنتاج الغذائي الإجمالي بثمان مرات منذ 1962 إلى 2012 و الذي سمح بتغطية 70% من متطلبات السوق،و يمكن التمييز بوضوح بين مراحل كثيرة:

- **المرحلة أولى:** تغطي الفترة بين (1962-1970) تسمى مرحلة التسيير الذاتي.
- **المرحلة الثانية:** الممتدة عبر السنوات (1971-1980) التي تزامنت مع تطبيق الإصلاح الفلاحي المتمثلة في الثورة الزراعية.

بدأت الجزائر وسط الثمانينات تطبيق إصلاحات فلاحية عبر عدت مراحل.

- مرحلة الإصلاحات الفلاحية و إعادة الهيكلة (1980-1990).
- مرحلة السياسة التنموية الفلاحية (1990-1999).
- مرحلة المصالحة الوطنية و برامج التنمية الفلاحية (2000-2011).
- برنامج الإنعاش الإقتصادي والتجديد الريفي (2011 -2014).

• المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر بصورة عامة من القطاعات الحيوية نظرا لإسهامه في توفير المدخلات الإنتاجية الوفيرة للصناعات الغذائية إلى جانب انه مصدر إعالة غالبية السكان.

أولا: الموارد الطبيعية:

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة التي تقدر ب 2.381.741 كم^2 تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما:

- ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب، ومرتفعات الأطلس التلي).
- وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء).

ونتج عن هذا التنوع في التضاريس إلى تنوع الأقاليم المناخية

1. **الموارد الأرضية** تتوزع المساحة الفلاحية إلى:

-أراضي قابلة للزراعة 42.443.860 هكتار.

-أراضي صالحة للزراعة 8.445.490 هكتار.

-أراضي المساحة المحصولية 400.000 هكتار.

-أراضي مسقية 1.360.000 هكتار.

2- الموارد المائية للزراعة: يرتبط تطور القطاع الفلاحي بعنصر الماء حيث يستغل في الري الفلاحي وينقسم إلى[1]:

2-1-الموارد التقليدية:

2-1-1 الموارد المائية المطرية:تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب بمعدل تساقط سنوي يقدر 82 ملم.

2-1-2 الموارد المائية السطحية: تتمثل في الوديان و الأنهار والتي تعتبر قليلة في بلادنا و تقدر بـ 13.5مليار متر مكعب.

2-1-3 الموارد المائية الجوفية:

قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية و مديرية تهيئة المنشآت المائية الكبرى كمية المياه الجوفية ، في إطار المخطط الوطني للماء ، بحوالي 7 مليار م3 وهو الحجم القابل للإستغلال موزعة كما يلي :

- مليارين م3 في شمال البلاد
- 5 مليار م3 في جنوب البلاد.

1- **<u>المياه الجوفية في الشمال:</u>** تقدر الموارد المائية الجوفية بالشمال والممكن إستغلالها بمليارين م3 /سنة.و يتم حاليا إستغلال 90 % من المياه الجوفية أي 1.8 مليار م3 و 75 % من حجم هذه الموارد الجوفية تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى

2- **<u>المياه الجوفية في الجنوب</u> :** تمتاز الصحراء بمواردها الجوفية الهامة و التي تكونت عبر آلاف السنين ، وهذه المياه عميقة جدا عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 متر ، ماعدا أدرار (200 إلى 300 م)،توجد في المنطقة الصحراوية طبقات مائية منها طبقتان تمتدان إلى التراب الليبي .

[1]عايش خديجة، التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011، ص 26.

و حسب دراسة الموارد المائية للصحراء (اليونيسكو) ،و دراسة الوكالة الوطنية للموارد المائية ، ومشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية pnud –rab . يمكن رفع عملية إستغلال هذه الموارد المائية الجوفية لتصل إلى 5 ملايير م3 ، 56 % منها مخصصة للطبقات القارية الوسطى و 44 % للمركب النهائي و تشير أرقام الخبراء في مجال المياه إلى أن حجم المياه الجوفية غير المستغلة بالجزائر تقدر بـ 60 ألف مليار م3 بالمناطق الجنوبية .

2-2الموارد الغير تقليدية: و تتمثل في مياه التطهير و التحلية:

1-<u>تطهير المياه المستعملة</u>:تكتسي عملية التطهير أهمية بالغة في الحفاظ على البيئة ،و تحصي الجزائر 167 محطة لتصفية وتطهير المياه المستعملة على المستوى الوطني تعمل على تحقيق هذا الهدف في انتظار انجاز محطات أخرى مبرمجة. ويقدر الحجم الشهري للمياه المعالجة بحوالي 19 مليون متر مكعب[1].

2-<u>تحلية مياه البحر</u>:حاليا تمتلك الجزائر على10 محطات لتحلية مياه البحر بسعة إجمالية قدرها 1.610.000 م3 / د موزعة على التراب الوطني ممثلة في الجدول التالي[2]:

جدول (1-1) توزيع محطات تحلية مياه البحر

الرقم	الموقع	الولاية	القدرة م^3/د	تاريخ التنفيذ
01	أرزيو	وهران	90.000	أوت 2005
02	الحامة	الجزائر	200.000	مارس 2008
03	سكيكدة	سكيدة	100.000	مارس 2009
04	شط الهلال (بني صاف)	عين تيموشنت	200.000	أكتوبر 2010
05	سوق الثلاثاء	تلمسان	200.000	افريل 2011
06	كاب جنات	بومرداس	100.000	جويلية 2011
07	فوكة	تيبازا	120.000	جويلية 2011
08	حنين	تلمسان	200.000	اوت 2011
09	مستغانم	مستغانم	200.000	سبتمبر 2011
10	تنس	الشلف	200.000	جوان 2015

المصدر : وزارة الموارد المائية والبيئة

3-الموارد البشرية:

[1]المصدر موقع وزارة الموارد المائية والبيئة http://www.mree.gov.dz/projet-04/?lang=ar تاريخ التحميل 26 مارس 2019.

يشمل العمل الفلاحي كل جهد إنساني سواء كان مجهود عضلي أو ذهني أو أي نوع من العمل يستخدم في إنتاج السلع الفلاحية.

و من الملاحظ سواء في الدول النامية أو المتقدمة انه بالرغم من تزايد القوى العاملة إلا ان حجم العمالة في القطاع الفلاحي تتناقص مما يؤثر على إنتاج الغذاء(نباتي أو حيواني)، كما لوحظ في معظم دول العالم ان الوزن النسبي لاستخدام القوى العاملة قد تغير و على الدوام في غير صالح قطاع الفلاحة، و ان الأشخاص الباحثين عن عمل تجدهم دائما يفضلون العمل في غير قطاع الفلاحة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني والنباتي:

تزخر الجزائر بتنوع في الإنتاج الحيواني و النباتي بغرض تلبية الطلب الداخلي المتزايد على الغذاء خاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع المتمثلة في القمح، الحليب و مشتقاته ،اللحوم و الزيوت .تسعى الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (1-2):الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر

السنة 2015 / الوحدة 10 طن

الشعبة	الإنتاج	الإستهلاك	نسبة الإكتفاء الذاتي
الحبوب	3769.95	17582.07	%21.39
الخضر	12469.33	12496.53	%99.78
الفواكه	4323.11	4735.24	%91.30
اللحوم البيضاء	512.20	512.27	%99.99
لحوم حمراء	256.80	232.93	%79.28
البيض	335.00	335.23	%99.93

المصدر :من إعداد الطلبة إعتمادا على احصائيات المجلد رقم 36 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شكل رقم (1-1): الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر.

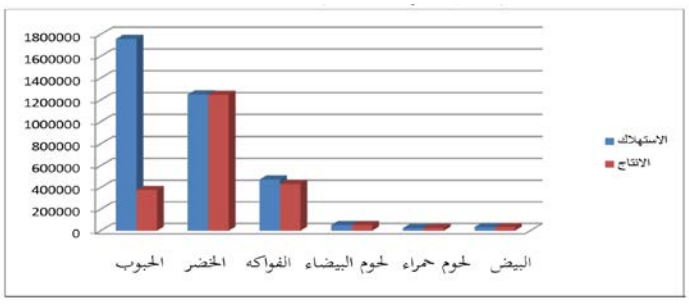

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول الأعلى.

من الجدول نلاحظ ان الجزائر شهدت تطور كبيير في المجال الفلاحي في السنوات الأخيرة، مع الإستثمارات الكبيرة التي شهدها برنامج الدعم الفلاحي وقد رسمت السياسة الفلاحية افاق التنمية على المدى المتوسط والبعيد وبتعزيز الأولوية للمواد الغذائية الأساسية مثل القمح بنوعيه الصلب واللين لأنه يحقق 21.39% وسعت الإستثمار لرفع معدل الحبوب، كما أنها تحقق اكتفاء ذاتي يقدر بنسبة 99.99%،أي ان الدولة لا تعتمد على الاستيراد في إنتاج اللحوم البيضاء وكذا البيض لتليها الخضر والفواكه وبعدها اللحوم الحمراء وهذا يتيح لمستويات إنتاج القطاع حاليا حتى يكون أكثر توازنا ومطابقا لتوصيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة في هذا المجال ويمكن من المساهمة في رفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

ثالثا: المكننة الفلاحية:

يحتاج تطوير الفلاحة و تحسينها إلى العديد من المستلزمات من أهمها التكثيف الفلاحي و المكننة بغية زيادة إنتاج وحدة المساحة الأرضية بأقل التكاليف مع تحسين نوعية المنتجات الفلاحية أو المحافظة عليها على الأقل فالمكننة ساهمت في تنفيذ و تحقيق العمليات الفلاحية مهما كبر حجمها ضمن الوقت المحدد لها مثال ذالك آلات الجر ،الحرث،التخصيب و المعالجة،آلات الجني ، النقل و تجهيزات الري...الخ[1].

- **أهمية المكننة الفلاحية:**

إن أي عملية تصنيعية تزداد اقتصاديتها كلما زادت مكننة وسائل إنتاجها و صناعة الفلاحة هي واحدة من تلك العمليات حيث يمكن زيادة إنتاجها وتحسين نوعيته بزيادة استعمال الماكينات والآلات وكذلك بإدخال التقنيات الحديثة في كل المراحل الفلاحية كما نلاحظ أنها تحتاج إلى استعمال وسائل الإنتاج المتطورة أكثر من غيرها و ذلك لاختلاف و تعدد العمليات الفلاحية و تتلخص فوائد استعمال المكننة الفلاحية فيما يلي[2] :

1- خفض تكاليف الوحدة الإنتاجية.

2-زيادة الإنتاجية الفلاحية لوحدة الأرض.

[1] المكننة الفلاحية، موقع بانوراما الحياة: www.panoramadelavie.com ،تاريخ التحميل: 20مارس2019.

[2]المكننة الفلاحية، مرجع سابق الذكر ص 16.

3-سرعة انجاز العمليات الفلاحية لتوفير الوقت والجهد أولا وعن اتخاذ القرارات المفاجئة لزيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مثل اتخاذ قرار الحصاد المفاجئ بسبب سرعة الرياح المفاجئة و غيرها.

4- الزيادة الاقتصادية للعملية الفلاحية من خلال تقليل الجهد و الرفع من الإنتاجية،مما يؤدي إلى رفع العائد المادي و يعزز مكانتها تجاريا،و يساهم في استقطاب المستثمرين و يحافظ على تمسك الأفراد بنشاطاتهم الفلاحية و استقرارها.

5-إنتاج محاصيل متقاربة من حيث الأوزان ،الأحجام ، النوعية و الجودة خاصة الموجهة للتصدير (تعزيز القدرة على التنافسية) أو الموجهة إلى الصناعات الغذائية (جودة المواد الأولية).

- **المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر**

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عدت مشاكل كالاستغلال المحتشم للأراضي الفلاحية و الموارد المائية و كذا عدم عصرنة القطاع بشكل عام و نستعرضها في النقاط التالية:

1- المعوقات الطبيعية:

1- الأراضي المستعملة للفلاحة :تقدر ب 40.7 مليون هكتار أي ما يعادل % 17 من المساحة الكلية تنقسم بدورها إلى زراعات نباتية و أراضي متروكة أو مستريحة[1].

1-1- أراضي الزراعات النباتية :و تقدر مساحتها بحوالي 3.8 مليون هكتار بما يعادل 46.3 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

1-2- الأراضي المستريحة أو غير المزروعة :تقدر مساحتها بحوالي 3.7 مليون هكتار وبنسبة 45.7 %من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

1-3-أراضي الزراعات الدائمة :وهي تلك الأراضي التي تزرع باستمرار أي كل سنة لتدوم زراعتها عدة سنوات قبل أن تجدد زراعتها و تشمل على أراضي الكروم و الأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية.

1-**4- مراعي ومراتع:** كل المساحات التي تنمو بها النباتات الصالحة لرعي الحيوانات مساحة تقدر ب31.6 مليون هكتار 77.6 % من الأراضي الزراعية.

[1]فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الإقتصادية،2007-2008، ص251، 252.

2- الأراضي غير الصالحة للزراعة : تحتوي على مساحات غير منتجة و غير قابلة للزراعة أو للري.

الشكل رقم (1-2):نسبة المساحة الزراعية من المساحة الكلية:

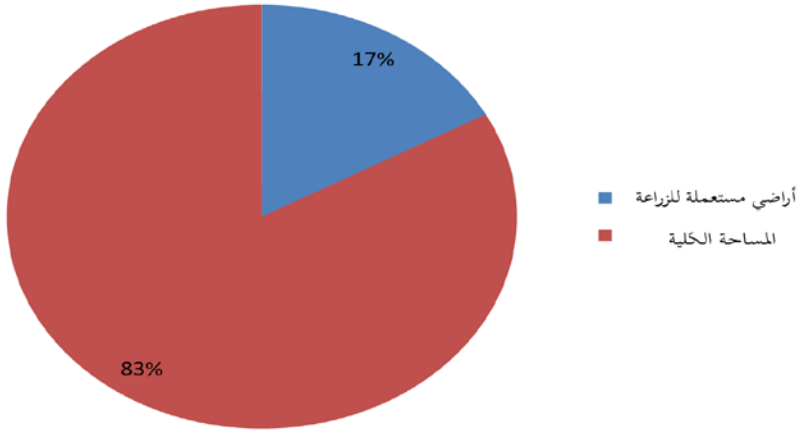

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذا البيان نلاحظ نقص في الأراضي المستعملة في الفلاحة و التي قدرت 17 % من المساحة الكلية فمنذ الاستقلال لم تستطع الجزائر توسيع أراضيها وهذا ما يمثل عائق كبير يشل بالقطاع الفلاحي.

-معوقات طبيعية أخرى:

أ-مشكلة التصحر :ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من مساحات الزراعية حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية لعام 2010 ان الجزائر معرضة أراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44 من أصل9 ملايين هكتار مزروعة و تخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر.

ب-ملوحة التربة :عبارة عن ارتفاع مستوى الملح في التربة بشكل كبير و يكون ذلك بسبب تراكم الأملاح الزائدة فيها و تكون أكثر وضوحا للعيان على سطح التربة بشكل واضح و التي تؤدي إلى تدهور التربة و انخفاض جودتها و بالتالي تأثيرها على أنشطة الإنسان بشكل كبير.

ج-الانجراف :انجراف التربة سببه مياه الأودية و السيول الجارفة و كذا الرياح ،حيث ينتج عنه اختفاء التربة الصالحة للزراعة و ظهور طبقات الأرض الصلبة مما يترتب عنه زوال الغطاء النباتي و فقدان الأرض لخصوبتها فيحولها إلى أرض عقيمة جرداء لا ينمو عليها نبات و لا يحتمي بها حيوان.

د-التلوث :من ابرز المشكلات البيئية أو أكثرها تعقيدا و أصعبها حلا مشكلة تلوث التربة و ينتج هذا التلوث عن نفايات و مخلفات المصانع وعن استعمال المواد الكيميائية مثل المبيدات و الأسمدة الصناعية في الفلاحة.

هـ- التغير المناخي: يرتبط الإنتاج الفلاحي بالظروف الجوية السائدة في كل الدول إذ أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية و لقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية و بيئية و اقتصادية(الاحتباس الحراري)[1].

2-معوقات الموارد المائية:

ا. مشاكل التلوث: بصورة عامة يقسم التلوث المائي إل أربع أنواع هي

التلوث البيولوجي والذي ينجم عن احتواء المياه على الكائنات الحية كالبكتيريا و الفيروسات و الطفيليات والطحالب .

التلوث الكيمائي و ينتج هذا التلوث غالبا من ازدياد الأنشطة الصناعية أو الفلاحية بالقرب من المسطحات المائية مما يؤدي إلى تسرب المواد الكيمائية المختلفة إليها.

التلوث الفيزيائي و ينتج عن تغير المواصفات القياسية للماء عن طريق تغير درجة حرارته أو نسبة ملوحته أو زيادة نسبة المواد العالقة به سواء كانت من أصل عضوي أو غير عضوي.

التلوث الإشعاعي و مصدر هذا التلوث يكون على الأغلب عن طريق التسرب الإشعاعي من المفاعلات النووية أو عن طريق التخلص من هذه النفايات في البحار و المحيطات و الأنهار.

ب. مشكلة الندرة: رغم اتساع الرقعة الجزائرية و التي تقدر بحوالي 2.4 كلم^2 ،الا ان 85 % من هذه المساحة توجد في المنطقة الصحراوية،و هطول الأمطار فيها شبه منعدم ،أما المنطقة الشمالية للبلاد تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط ،حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 ، لكن غالبية هذه المياه تنصرف إلى البحر لعدم توفر السدود و الحواجز المائية الكافية لتخزينها، إن معدلات توزيع التساقط السنوي ،في الجزائر يتناقص في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب، و من الشرق إلى الغرب[2].

[1]المنظمة العربية للتنمية الفلاحية، تأثير المناخ و التقلبات المناخية ،الخرطوم 2010، ص 04.

[2]موقع الكشافة الإسلامية الجزائرية فوج الشيخ العربي التبسي بلدية الماء الأبيض ولاية التبسة www.scout-elmalbiod.lbda3.org، من طرف المهندس منصف تاريخ النشر:15 ابريل 2011 تاريخ التحميل :20مارس 2019.

3-مشاكل و معوقات تكنولوجية:

3-1-مشاكل و معوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج : إن انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية مراده بالدرجة الأولى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، حيث تعتمد الفلاحة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي البشري أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، إلى جانب قلة استخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة. مما يؤثر سلبا على كمية الإنتاج الفلاحي، بحيث تقتصر الفلاحة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للفلاحين وقد بدأت الجزائر تستفيد أكثر فأكثر منذ مطلع التسعينيات بالمدخلات الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا باستخدام أكثر للأسمدة ،تحسين نوعية البذور والعتاد الفلاحي، كما بدأت تتوسع في إدخال تقنية الرش المحوري وكذلك السقي بالتقطير.

3-2- مشاكل الإرشاد و البحث العلمي: يعاني الإرشاد الفلاحي من عدم وجود صلة قوية و فعالة بين الجهاز الإرشادي الفلاحي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الفلاحي هذا بالإضافة إلى قلة عدد الأخصائيين و المرشدين الفلاحيين في مختلف المستويات[1].

3-3-مشاكل تتعلق بالموارد البشرية: تعرف معظم الدول النامية مستوى عالي من الأمية بين سكانها، وتتفاقم هذه الظاهرة أكثر في الريف بين الفلاحين والعاملين بالقطاع الفلاحي، كما أن المتعلمين إن وجدوا فإن نسبتهم قليلة، ويعانون من ضعف المستوى التعليمي، حيث أن غالبيتهم لا يواصلون تعليمهم، والقلة القليلة التي تواصل تعليمها من سكان الريف تهاجر نهائيا، بحيث لا يستفيد عالم الريف منهم. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد من الأمية أو تدني مستوى التعليم، وإنما يسود غياب أو انعدام التكوين والتأهيل المهنيين.ومثل هذه الوضعية من الأمية وانعدام التكوين العلمي والمهني، جعل من الفلاح مقتنعا بأنه الأكثر دراية وتأهيلا بهذه المهنة.

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

تساهم الزراعة بقيمتها المضافة في تنمية القطاع الزراعي و بالتالي التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المساهمة في التشغيل و الناتج المحلي الخام و كذا بإمداد القطاع الصناعي بالمدخلات كما تعتبر مستهلك لمخرجات الصناعة.

[1]أيوب زكرياء، ملال كريمة ،السياسة الفلاحية و الأمن الغذائي في الجزائر(1999-2015)،مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية2016، ص71.

1-مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:

تهدف التنمية الفلاحية إلي توفير فرص العمل بالقطاع الفلاحي و في مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل و المجتمع، و خاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب و معرفة باستخدام وسائل و حوافز العمل ،و تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة و إقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة أو رفع إنتاجية العامل، و ذلك بتعليمه و تدريبه و إكسابه خبرات استخدام الأجهزة و الآلات الحديثة و مكننة العمل الفلاحي، هذا ما يفيد الدول قليلة العمالة أو الفقيرة للعمالة لإستخدام عمالة أقل[1].

جدول رقم (1-3) : تطور اليد العاملة في الجزائر (2007-2018) .

سنوات	نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي	سنوات	نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي
2007	%15.72	2013	%9.66
2008	%14.40	2014	%9.14
2009	%12.96	2015	%8.66
2010	%11.84	2016	%8.34
2011	%10.77	2017	%9.33
2012	%10.20	2018	%9.30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي للبيانات[2].

الشكل رقم (1-3) : تطور اليد العاملة في الجزائر (2007-2018)

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول الأعلى.

[1] سايح بوزيد، تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية 2007. ص 45.

[2] موقع البنك الدولي للبيانات https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ التحميل 07 إفريل 2019.

وللقطاع الفلاحي دور كبير في توفير مناصب الشغل والتقليص من نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية وحسب إحصائيات 2015 تبيين إمكانية القطاع الفلاحي من استيعاب عدد كبير من القوة العاملة حيث بلغت نسبتها 41% من إجمالي اليد العاملة الكلية.

2-توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: تشكل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، هي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، و تبعا لشروط مضبوطة و دقيقة للمحافظة على صنف و خصائص المادة الغذائية. ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الفلاحي، كما ان لها علاقة بصناعات أخرى متممة. مثل الصناعات الكيميائية وصناعة التعبئة والتغليف. و تظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الفلاحي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من اجل توفير الغذاء للمواطنين على مدار السنة، و إعطاء قيمة اقتصادية اكبر للمنتجات الفلاحية، و خاصة الموجهة للتصدير مع الحفاظ على مستوى محدد من، و السعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الفلاحي (الأرياف و القرى)،و بالتالي الحد من النزوح الريفي،و تكون المحصلة النهائية هي المساعدة على التطوير الإجتماعي و الإقتصادي للبلد. والملفت ان العلم والتكنولوجيا يلعبان دورا مهما وحيويا في مجال تطور الصناعات الغذائية، ويعتبر استخدام معطيات العلم و ترشيد استخدام الوسائل التكنولوجية من أهم عوامل زيادة الإنتاج، و تحسين النوعية و تحقيق اقتصادية المشاريع الفلاحية الصناعية، كما ان إعداد الخبراء و الفنيين للسهر على مجريات العملية التصنيعية-الفلاحية لها دور حاسم في هذا السياق.

وبالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة، نمو وتطور الصناعات الغذائية. فمن جهته لعب القطاع الخاص منذ (1990) الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات. كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية وخصوصا نذكر صناعات الحبوب صناعة الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور[1].

[1] مساهات القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر على الموقع الهندسة الفلاحية من طرف محمد الأمين على الوقع www.https//agronomie.info.com:تاريخ التحميل:26 مارس2019.

3-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر و ذلك من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و بما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية , فتختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلي أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع و مدى تطوره.

جدول رقم (1-4) : تطور الناتج الفلاحي من الناتج الإجمالي من (2007-2015)

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الفلاحي	نسبة الناتج المحلي الفلاحي من الناتج المحلي الإجمالي
2007	134.143.00	10.105.00	%7
2008	171.756.00	11.195.00	%6
2009	137.746.00	12.820.26	%9
2010	161.734.40	13.644.41	%8
2011	198.769.10	16.110.62	%8
2012	198.769.10	16.110.62	%8
2013	209.415.56	20.573.39	%9
2014	213.343.00	21.966.00	%10
2015	166.894.00	19.718.00	%11

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات منظمة العربية للتنمية الزراعية في مختلف المجلدات

لا يساهم الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة رغم اهمية القطاع والموارد والمقومات الكبيرة التي ترتكز بها الدولة، وهذا التراجع في مساهمة الفلاحة في الإقتصاد تعود الى سياسات اتبعتها الدولة بعد الإستقلال باهتمامها بالصناعات الثقيلة والإستراتيجية وكذلك الإستثمار في النفط ومستخرجاته، واعتبار الفلاحة قطاعا يمد الصناعة بالمدخلات فقط، لكن نلاحظ ارتفاع نسبي لدور الفلاحة في الناتج المحلي الخام منذ سنة 2013 ،2014 ،2015 وذلك بسبب اعتماد الدولة استراتيجية جديدة لتسيير القطاع في إطار سياسة التجديد الريفي (2010-2014) (2015-2019) فقد خصصت مبالغا مالية مهمة للنهوض بالقطاع كما يوضح الجدول .

جدول رقم(1-5): تطور نصيب الفرد من الناتج الفلاحي خلل الفترة (2007-2015)

سنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2007	293.75
2008	321.70
2009	365.25
2010	382.61
2011	442.41

سنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2012	433.28
2013	537.21
2014	561.60
2015	493.41

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مختلف المجلدات.

وفي الجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني و توفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان و في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل , الذي يعتبر من أهم مؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلد، بحيث نلاحظ من معطيات الدول ارتفاع تدريجي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي .

الجدول رقم (1-6) : مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية 2001-2014 .

	مخط الإنتعاش الإقتصادي[1] (2001-2004)	مخط دعم النمو[2] (2005-2009)	المخطط الخماسي[3] (2010-2014)
إجمالي الإستثمارات	525.00	4.202.70	21.214.00
إستثمارات فلاحية	65.40	300.00	1.000.00
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

تعد مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات مؤشرا اخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الإقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الإستيراد[4].

[1]الجزائر، المجلس الإقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الطرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2001.

[2]الجزائر، مجلة الإمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، ص66 .

[3]الجزائر، مصالح الوزير، ملحق بيان العامة، اكتوبر 2010 .

[4]عبد الكريم اوذيني، أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، علوم التسيير جامعة الوادي2015.

الجدول رقم (1-7) : تطور قيمة الصادرات الفلاحية (2004-2015) .

سنوات	قيمة الصادرات الفلاحية
2004	39351
2005	94461
2006	15461
2007	58081
2008	25203
2009	15802

سنوات	قيمة الصادرات الفلاحية
2010	15802
2011	15802
2012	30048
2013	50165
2014	27782
2015	19981

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مختلف المجلدات.

الشكل رقم (1-4) : تطور قيمة الصادرات الفلاحية (2004-2015) .

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول الأعلى.

من خلال دراسة نتائج الدول نلاحظ تطور محسوس الذي سجلته الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال فترة 2013/2004 انتقلت من 39.351.00 مليون دولار إلى 50.165.00 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 27% وتتمثل أهم الصادرات في التمور وذلك راجع لإرتفاع سعرها على المستوى العالمي ثم نلاحظ خلال الفترة 2015/2014 انخفاض بقيمة الصادرات الفلاحية حيث بلغت 19.981.00 مليون دولار سنة 2015 ما تسبب بعجز في الميزان التجاري.

➢ المبحث الثالث: مفاهيم عن التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة للنهوض بالإقليم و ضبط علاقته بالدولة تدور بمجملها في تحسين الظروف المعيشية و تحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي.

• المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين و بذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها:

- لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي في اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر من المعتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته.[1]
- و تعرف على أنها السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدخول.[2]
- وهناك تعريف أخر للتنمية المحلية يشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ، ودمج جميع وحدات الدولة.[3]
- و يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية يمكن من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة و يبقى العنصر البشري شرط أساسي لكل تنمية المحلية.
- كما يمكن القول أن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي،

---

[1]– درار محمد، أفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة (مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة وتنمية 2015/ 2014 ، ص 25 .

[2]– بومدين طاشة، مداخلة الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر ، جامعة ابوبكربلقايد تلمسان، ص 03 .

[3]– وفاء معاوي الحكم المحلي الرشيدكالية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة كلية الحقوق والسياسة، جامعة باتنة، 2010، ص54.

إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

وتتعد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو أهداف التنموية.[1]

- **المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية في أجندة 21**

- **التعريف بالأجندة 21 (وثيقة جدول أعمال القرن 21).[2]**

تعرف على أنها وثيقة هامة تعتبر الأولى من نوعها وهي تحدد برنامج العمل في القرن الواحد والعشرين في ميادين مختلفة ومتنوعة من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة على مستوى الكرة الأرضية صدرت عن مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 لتنفيذ اتفاقية "ري ودي جانيرو" وقد تضمنت هذه الوثيقة 2500 توصية تخص الإشكاليات المتعلقة بالصحة والسكن وتلوث الهواء وإدارة البحار والغابات والمناطق الجبلية ومسألة التصحر والإدارة المائية والتصريف الصحي والتنظيم الفلاحي والتخلص من النفايات بكل أنواعها.

- **المحاور الرئيسية في فصول الوثيقة و أهم نقاطها:**

البعد الاجتماعي والاقتصادي (التعاون الدولي باتجاه التنمية المستدامة في البلدان النامية، الكفاح ضد الفقر، تغيير العادات الاستهلاكية، التنظيم السكاني حماية و تنمية الصحة، تطوير سكن الإنسان).

- حماية و إدارة الموارد في سبيل التنمية (حماية الغلاف الغازي، الكفاح ضد قطع الغابات، التصحر والجفاف ، تطوير تنمية مستدامة للفلاحة والريف، الحفاظ على التنوع الحيوي، حماية الموارد المائية والمحافظة على ديمومتها و نوعيتها).

إن أجندة 21 هي خطة عمل كونية واسعة وطموحة ويستند برنامجها على استراتيجية ثابتة و هي إن التطور والنمو الاقتصادي والعدالة و المساواة الاجتماعية والحفاظ على البيئة هي من الدعائم الأساسية لبناء مجتمع و تطوره ولا يمكن إهمال جانب على حساب جانب آخر بغية الوصول إلى التنمية المستدامة.

[1] – مطالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، 2015–2016، ص 40.

[2] – مذكرة من الأمينة التنفيذية، التنوع البيولوجي وخطة 2030 للتنمية المستدامة (الاجتماع الحادي وعشرين) 11–14 ديسمبر 2017.

إن أجندة 21 لم تصل بعد إلى أهدافها إلا بشكل ضئيل و مازالت بحاجة إلى إعادة الالتزام والتصميم لتطبيق خطة العمل على التنمية المستدامة.

- **تعريف التنمية المحلية في أجندة :21[1]**

تعرف التنمية المحلية بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة و هي تفترض حفظ الأصول الطبيعية و أغراض النمو والتنمية في المستقبل.

- **المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية و مؤشراتها**

ترتكز التنمية المحلية على جوانب اقتصادية واجتماعية و كذلك بيئية فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيد للموارد.

الشكل رقم (1-5):أبعاد التنمية المحلية .

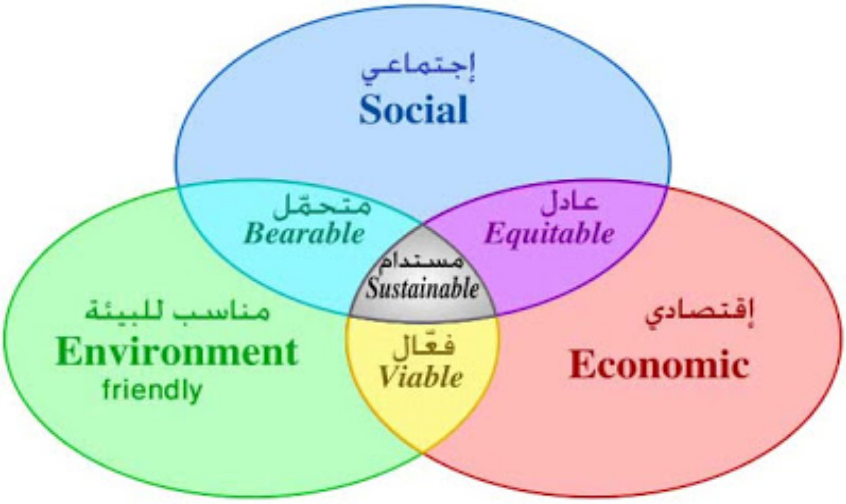

المصدر: مجلة التنمية المحلية في الجزائر ص 100

1- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة عن طريق النشاط الفلاحي ونجد أن المنطقة التي تجدد بها مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بنشاطها الاقتصادي، من أجل توفير

[1]- مذكرة من الأمينة التنفيذية، مرجع سابق الذكر ص 27.

فائض قيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك إمكانية دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي قصد تحقيق البعد الاقتصادي من خلال :

- امتصاص البطالة.

- توفير المنتجات الاقتصادية سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى.

- بناء الهياكل القاعدية و استقطاب رؤوس الأموال.[1]

من خلال هذا تعتبر التنمية الاقتصادية على وجه العموم أنها عملية يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل لتحسين الدخل للطبقة الفقيرة وتغيير هيكلة الإنتاج وتحسين في نوعية الحياة.

2- البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعب في القرار بكل شفافية [2]من خلال تحقيق:

- **توفر خدمات الصحة والتعليم:** توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى مراحل العليا لاكتساب وتطوير المعارف من اجل المساهمة في التنمية المحلية.

- **النمو السكاني وتوزيع السكان :** السيطرة والتحكم في نمو السكان و الاهتمام برعاية المجتمع بشكل عام وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية .

- **حكم راشد:** أي وجود ديمقراطية من خلال المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع.[3]

يعتبر هذا البعد من المعنى الضيق بعدا إنسانيا والذي يجعل النمو وسيلة لتلاحم الاجتماعي ولعملية التطوير.

1- مجلة اقتصاديات المال والاعمال jfle "التنمية المحلية في الجزائر" قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، 2017 فيفري، ح100 .

2- عثمان محمد عنيم وماجد ابو زنط "التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخصيصها وادوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع،عمان، 2010،ص 40.

3- مهدي سهر غيلان، مداخلة دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة.

3- البعد البيئي: اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهنسبورغ "فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة، تكون الاستدامة البيئية كالتالي:

المجال الذي يعيش فيه الإنسان و تطلعاته كما تعرف على أنها المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويتحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه و يتأثر به .

كما أكدت على مراعاة جانب الاستدامة بالاستثمار في التعليم والتركيز على كرامة الإنسان وقد جاء هدفها الأول في تقوية التنمية المستدامة (أي تنمية اقتصادية اجتماعية و حماية البيئية).[1]

تتحقق الاستدامة في الفلاحة من خلال الحفاظ على البيئة وتنوعها وتأتي هذه الدعائم من خلال استغلال كل الموارد المتاحة أفضل استغلال وحمايتها وتنميتها من اجل توفير الغذاء الآمن النظيف والمنتجات الفلاحية ، كما تحقق أيضا الربحية لأصحاب المستثمرات. وتحافظ على البيئة المحيطة على المدى الطويل مع توفير التنوع البيئي، فإن لم تحافظ الفلاحة على البيئة وتنوعها لن تتوفر البيئة اللازمة لإستمرار الإستثمار الفلاحي واستدامته، بالتالي لن يتوفر الغذاء الكافي والأمن للمجتمع.

- خطوات تحقيق الفلاحة المستدامة :

- تنمية التنوع البيئي والحفاظ على الأنواع البيئية غير الضارة .
- الحفاظ على الأرض وجودة التربة.
- حسن إدارة مصادر المياه واستهلاكها.
- تخطيط وابتكار النظم والمجتمعات الريفية الجديدة و تنميتها صحيا واجتماعيا
- رفع كمية وجودة الإنتاج فلاحي.
- حسن استغلال الأراضي الفلاحية.
- مراعاة التغيرات المناخية.

يعتبر البعد البيئي عنصر رئيسي في المنظومة التنموية و مراعاته تعود بالنفع على الإنسان و البيئة .

[1]- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية الجند (30) العدد (04) 2008، أهداف التنمية المستدامة في إطار الأجندة المحلية 21.

خلاصة الفصل الأول

بعد استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإستثمار الفلاحي و عرض الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة في الفصل الأول حيث أصبح من الواضح أن الإستثمار الفلاحي يعتبر كأداة إقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي وله بالغ الأهمية في التنمية المحلية و الإقتصادية و هو متغير خطير إذ لم يحسن استخدامه على أتم وجه، فهو يهدف إلى تحقيق حالة التوازن في الأسواق بين العرض والطلب، ويساهم في إيجاد فرص عمل مما يسمح باستقرار سياسي واقتصادي. ان أهمية الموارد التي تملكها الجزائر من خيرات طبيعية و بشرية تثير اهتمام من يرغب في تنمية و تطوير الإقتصاد الوطني كما تجدر الإشارة إلى ما يعانيه القطاع الفلاحي في الجزائر كباقي القطاعات من مشاكل سواء كانت طبيعية أو تنظيمية تؤدي إلى تدهور مستوى الإنتاجية كماً و نوعاً ويترك أثر سلبي يعرقل الإستثمار الفلاحي .لقد احتل القطاع الفلاحي على مر الزمان مكانة مهمة في بناء الإقتصاد الوطني الجزائري فهو مصدر غذاء الإنسان و رأس المال اللازم للتنمية خاصة في الدول النامية.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن الإستثمار الفلاحي الرشيد يعتبر وسيلة من الوسائل الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة لما يحققه من مداخيل حقيقية، ان النشاط الفلاحي من أهم النشاطات الإقتصادية في الجزائر و خاصة ولاية عين الدفلى.

يمكننا من خلال هذه الدراسة استعراض طرق وتقنيات الإنتاج وكذا عوامل الإنتاج التي تدخل ضمن هذه العملية فالولاية تتمتع بمقومات زراعية مهمة يمكننا بذلك تأمين الغذاء لسكان الولاية وقد ترتقي إلى دفع حركة التنمية الإقتصادية والفلاحية تحديدا، وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

ونظرا للدور الجوهري الذي تلعبه مديرية المصالح الفلاحية تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري على مستوى الولاية بتقسيماتها اعتمدنا هذه المديرية كمؤسسة تطبيقية كونها تستقطب المعطيات والإحصائيات على مستوى الولاية.

سنحاول من خلال الخطة التالية الإجابة على الإشكالية ميدانيا : ما هو دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية؟ ولاية عين الدفلى نموذجا.

- المبحث الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية (ولاية عين الدفلى) .
- المبحث الثاني: واقع الفلاحة و الإستثمار الفلاحي في ولاية عين الدفلى
- المبحث الثالث : دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى.

➢ المبحث الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية (ولاية عين الدفلى) .

نظرا للدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي في عملية التنمية الإقتصادية عامة و الريفية خاصة عملت الجزائر منذ الإستقلال على تنميته و تطويره للإرتقاء باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ودراستنا لولاية عين الدفلى هي نموذج نبرز فيه واقع الفلاحة باعتبارها من بين المناطق التي عرف مجالها الريفي بالنهوض في السنوات الأخيرة.

- التعريف بولاية عين الدفلى

ولاية عين الدفلى تأسست إثر التقسيم الإداري لسنة1984 ، حيث كانت تابعة قبل ذلك لكل من ولاية الأصنام (الشلف حالياً) و ولاية المدية، تقع على بعد 150 كلم غرب الجزائر العاصمة، تحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت ومن الشرق ولاية المدية ومن الشمال الشرقي ولاية البليدة ومن الغرب ولاية الشلف.

تتكون من 36 بلدية يبلغ عدد السكان حوالي **063 899 نسمة سنة 2018** تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي حيث تنتج 30 بالمائة من الإنتاج الوطني للبطاطا وحوالي ثلث الإنتاج الوطني للإجاص، حيث تشتهر بزراعة الأشجار المثمرة.

تعتبر عين الدفلى من أكثر الولايات نمواً، خاصة في قطاع الفلاحة، حيث خصصت لها مبالغ هامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر منذ سنة 2000، وكذا برنامج دعم النمو ابتداء من سنة 2004.

واستمرت الولاية بالتطور وحققت مراتب متقدمة على عدة أصعدة، ويمكن اعتبارها بحق سلة غذاء الجزائر لما تنتجه من منتجات فلاحية، بداية بالقمح والشعير، مرورا بالبطاطس والبقوليات، وانتهاء بمختلف أنواع الفواكه

شكل (2-1) : خريطة تمثل أهم مميزات القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى.[1]

[1] المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى.

- **المطلب الأول: تعريف و نشأة مديرية المصالح الفلاحية[1] .**

مديرية المصالح الفلاحية هي مديرية تابعة للولاية تقع في نهج 19 مارس بعين الدفلى ، مهامها تقنية إدارية.

و تم خلقها بالتقسيم الإقليمي سنة 1984 و كانت تسمى آنذاك مديرية الفلاحة و الصيد البحري و في سنة 1987 ضمت إلى مديرية الري و الفلاحة إلى غاية سنة 1990 عند صدور المرسوم 90-195 المؤرخ في 23جوان 1990 الذي بموجبه تم إنشاء مديريات المصالح الفلاحية في الولايات و بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1990/10/20 الذي يحدد مصالح و مهام مديريات المصالح الفلاحية في الولايات .

تتكون المديرية من خمسة مصالح و 12 مكتب و 14 قسم فرعي فلاحي في كل دائرة و 36 مندوبية فلاحية في كل بلدية .

-هناك أربع قوانين أساسية معمول بها في المديرية و تتكون تركيبتها البشرية من إطارات فلاحية ، إطارات إدارية و إطارات السلك البيطري و العمال المهنيين و سائقي السيارات ، علما أن لكل واحد منها سلك خاص به فان مصالح المديرية المكلفة بتسيير الموارد البشرية تعمل بالمراسيم التالية :

1- المرسوم التنفيذي 89-224 المؤرخ في 1987/12/05 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للعمال المهنيين ، الحجاب ، سائقي السيارات .

2- المرسوم التنفيذي 89-225 المؤرخ في 1989/12/05 المتضمن القانون الأساسي المطلق على الأسلاك التقنية التابعة للإدارة المكلفة بالفلاحة .

3- المرسوم التنفيذي 95-115 المؤرخ في 1995/04/22 المتضمن القانون الأساسي الخاص لسلك الأطباء البيطريين المختصين .

ملاحظة : القوانين الأربع تعمل على تنظيم المهام و الرتب و الأسلاك و كيفيات التوظيف .

[1] وثائق معتمدة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى.

- **المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية**

تم تنظيم الهيكل الإداري للمديرية طبقا لقرار الرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في أول من ذي الحجة عام 1410 الموافق ل 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية.

1- شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

للمؤسسة مديرية المصالح الفلاحية هيكل تنظيمي خاص بها يتكون من مختلف المسؤوليات والسلطات فيها و هو كالآتي:

شكل رقم (2-2) : الهيكل التنظيمي العام لمديرية المصالح الفلاحية

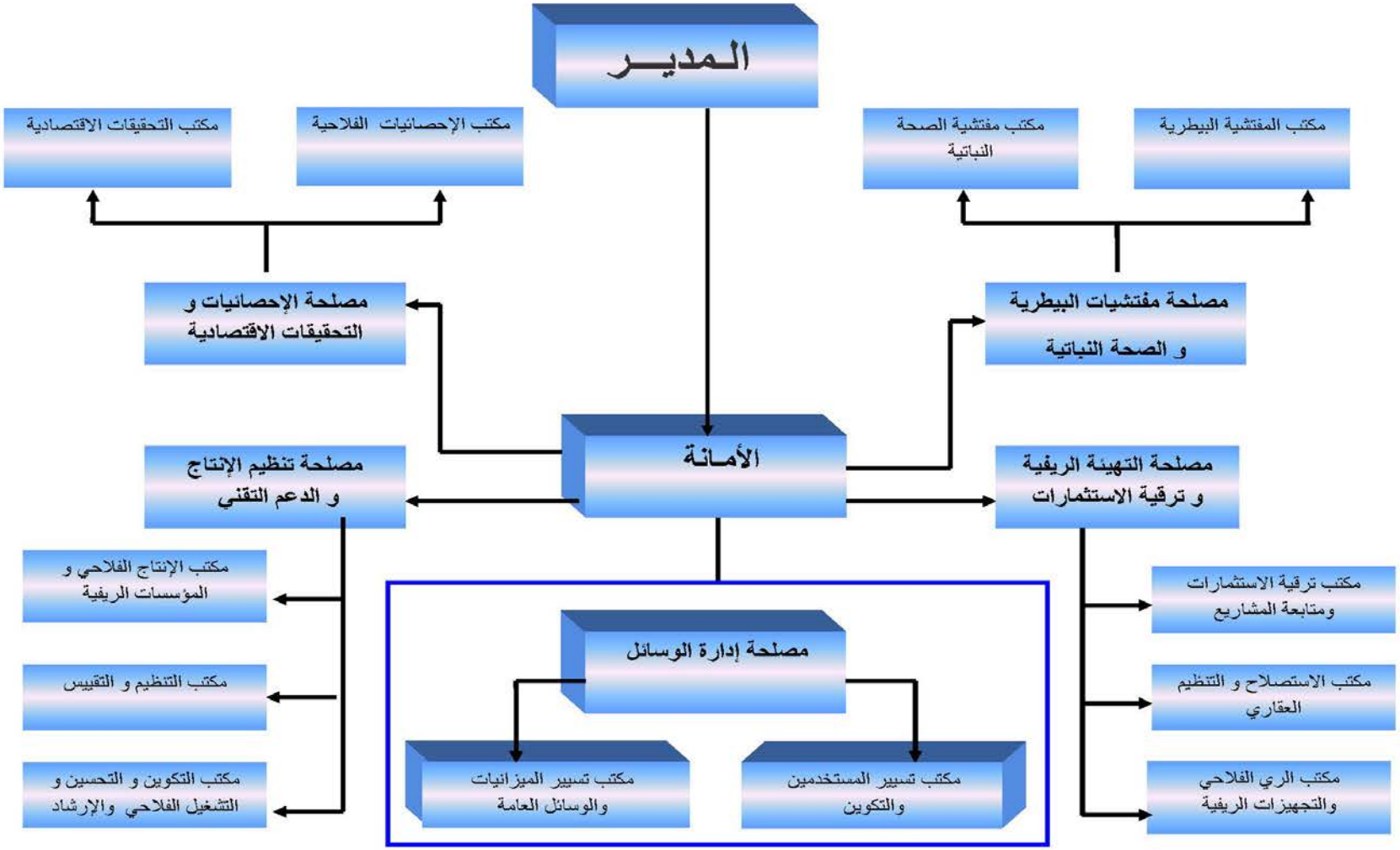

2- شرح الهيكل التنظيمي .

1 بمقتضى المرسوم رقم 90-195 المؤرخ في 1990/06/23 المتضمن قواعد تنظيم و تسيير المصالح الفلاحية للولاية .

ينظم عدد الأقسام الفرعية و كذا المصالح الفلاحية و المتمثلة في :

1. **مدير الوحدة** : يعتبر مدير الوحدة المسؤول الأول الذي يدير الوحدة إداريا ويترأس مجلس التنسيق بالوحدة وتتمثل مهامه في مايلي:
   - السهر على السير الحسن للوحدة.
   - الإشراف على تنفيذ برامج نشاطات الوحدة.
   - المراقبة المستمرة لوضع تقرير سنوي خاص بالنشاطات الخاصة بالوحدة.
   - دراسة المشاكل الإدارية والشكاوى وتقديم الإقتراحات.
2. **الأمانة العامة** : تسهر على ضمان السير الحسن للوحدة، وكذا على تحسين العلاقات بين الموظفين وهي بمثابة همزة وصل بين إدارة الوحدة ومصالحها، وتوكل إليها المهام التالية:
   - الإحتفاظ بنسخ عن جميع الملفات والوثائق العامة والسرية.
   - إستقبال الزوار وتوجيههم.
   - الإحتفاظ بالأختام.
3. **مصلحة الاحصائيات و الحسابات الاقتصادية** : تقوم بما يلي :
   - إنجاز البرامج و الإحصائيات و التحقيقات الفلاحية .
   - المصادقة و تسيير مختلف الملفات (ملف العقار ، ملف الانتاج ،الهياكل الريفية ،و غيرها)
   - انجاز المعالم الأساسية الاقتصادية للدولة في ما يخص القطاع الفلاحي .
4. **مصلحة مفتشية البيطرة و حماية النباتات :**

. يتمثل أول دور في التنشيط و التسيير و السهر لتطبيق الإجراءات القانونية و التنظيمية فيما يخص حماية و تحسين الصحة الحيوانية ، الصحة العمومية ، البيطرة و حماية النباتات .

. الحماية و الحراسة الصحية للقطيع و لا سيما الحدود و كذا داخل التراب الوطني ذلك بالبحث عن الأمراض الحيوانية المتنقلة و التصريح بها رسميا ووضع الإجراءات لمكافحتها .

. متابعة حملات التلقيح ضد الأمراض المتنقلة .

. مراقبة شروط النظافة للمواد الاستهلاكية ذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد البحري

. السهر على تطبيق الإجراءات القانونية و التنظيمية المتعلقة بحيازة و تصنيع و توزيع و استعمال المواد الصيدلانية البيطرية .

5. مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمارات :

- حماية الممتلكات العقارية و تنسيق عمليات بناء الهياكل و التجهيزات في إطار التنمية الفلاحية.
- المشاركة في تهيئة إقليم الولاية و لاسيما في ميدان السكن الريفي ، هياكل الري .
- المحافظة على الأراضي الفلاحية.
- تعريف مناطق المحيطات المسقية و غير المسقية ووسائل تسييرها.
- استخراج رخص البناء.
- خلق نقاط المياه بالتنسيق مع المصالح المعنية.
- ترقية الاستثمارات بجميع أنواعها فيما يخص الإنتاج الفلاحي.

6. مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني :

- السهر على النشاطات التنموية و تكثيف الإنتاج الفلاحي و عصرنته.
- إنجاز مختلف الحملات الفلاحية و ضمان متابعتها و تقديراتها.
- مراقبة احترام طبيعة مواد الصحة النباتية و البذور و الشتلات.
- المساهمة في تنظيم الأسواق الفلاحية المحلية.
- السهر على الإستعمال العقلاني للموارد المائية و ترقية تقنيات تسييرها.
- استخراج رخص نشاطات التربية الحيوانية.
- مراقبة تقنيات المواد الحيوانية أو من أصل حيواني.

و تنشيط حركة التعاونيات و الجمعيات الفلاحية و السهر على عمليات الإرشاد الفلاحي و تحسين المستوى مثل المساحات ، تعداد القطيع ، الاستهلاك ، الوسطاء قيمة الفاتورة و المنتوج ، تأشيرة السعر و الإنتاج

السكان الفلاحيون ، الهياكل و المشتريات الفلاحية و غيرها .

7. مصلحة الإدارة و الوسائل :

–ضمان تسيير المستخدمين و التقنيين في المديرية و الاقسام الفرعية الفلاحية أي متابعة الحركة و السيرة المهنية لجميع المستخدمين من التوظيف إلى نهاية علاقة العمل .

– ضمان تسيير الوسائل و التجهيزات التابعة للمديرية.

– وضع ميزانية التسيير و التجهيز للمديرية و هذا بالتنسيق مع المصالح الأخرى و ضمان التنفيذ طبقا للقوانين المعمول بها .

- **المطلب الثالث : مهام ونشاطات مديرية المصالح الفلاحية**

لمديرية المصالح الفلاحية عدة مهام موكلة غليها وعدة نشاطات يجب القيام بها للوصول بالمؤسسة إلى الهدف او الهداف المسطرة.

- السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي.
- ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية.
- تنظيم سير حملات المحاربة ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها.
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.
- إستعمال الأدوات والتدابير التي تطلبها سياسة الحفاظ على الأراضي الزراعية والغابية والرعوية.
- وضع وسائل الإحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها وإعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بإنتظام.
- إقتراح جميع الأعمال والتدابير الضرورية لإعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ الأعمال المقررة.
- الحث على ترقية الإستثمار الفلاحي.
- تنشيط اعمال المؤسسات الفلاحية الريفية على المستوى

➢ المبحث الثاني: واقع الفلاحة و الإستثمار الفلاحي في ولاية عين الدفلى

تعتبر ولاية عين الدفلى ولاية فلاحية بامتياز، تتوفر على إمكانيات فلاحية و مناخية تجعلها قطبا فلاحيا يتيح العديد من فرص الإستثمار، ويعد القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى أول قطاع يدر بمنتوجات ذات استهلاك واسع و كذلك مناصب الشغل للمواطنين.

- **المطلب الأول :المقومات الفلاحية لولاية عين الدفلى**

و تتمثل في الموارد الطبيعية و البشرية و المالية التي تستند عليها الولاية في نشاطها الفلاحي.

1. الموارد الطبيعية :

1.1 الموارد الأرضية:

يغلب على الولاية الطابع الفلاحي حيث تقدر الساحة الفلاحية الكلية ب **235.611** هكتار أي ما يعادل **52** % من المساحة الإجمالية للولاية. منها أراضي زراعية مستغلة تقدر بـ **181.676** هكتار أي **77** % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

تتميز ولاية عين الدفلى بثلاثة مناطق من التضاريس الطبيعية مقسمة كالتالي:

شكل رقم (2-3) : تقسيم مناطق حسب المساحة الفلاحية لولاية عين الدفلى [1] .

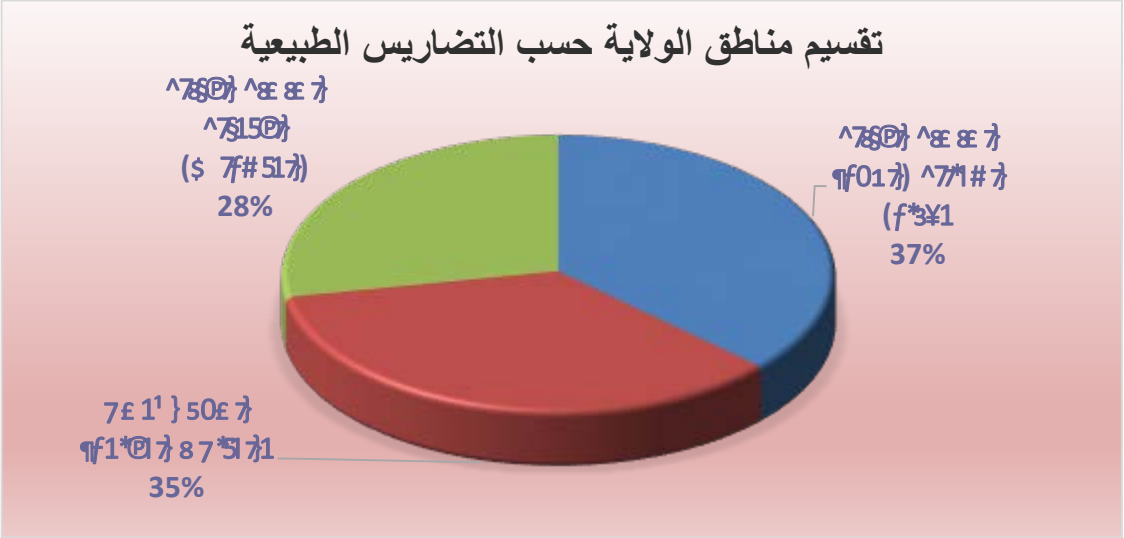

[1] مصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى.

- **المنطقة الأولى : السلسلة الجبلية الشمالية (الظهرة و زكار)**

تبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 67.220 هكتار أي 37 % من المساحة الفلاحية المستعملة وهي مخصصة لغرس الأشجار و تربية الحيوانات.

- **المنطقة الثانية : السهل الأوسط و المناطق المجاورة**

وتقدر المساحة الفلاحية بـ 63.587 هكتار أي بنسبة 35% من مجمل المساحة الفلاحية المستعملة، هذه المنطقة تحتوي على قدرات إنتاجية عالية وتتميز بالزراعات المتنوعة ،انتاج الحليب وتربية الدواجن .

- **المنطقة الثالثة : السلسلة الجبلية الجنوبية (الونشريس)**

تشمل 50.870 هكتار أي بنسبة 28 % من المساحة الفلاحية المستعملة وتتميز بالحبوب و غرس الأشجار بكل أصنافها وكذا تربية الحيوانات.

2.1. استخدام الموارد المائية (الري):

يقصد بالري تزويد التربة بالماء بطريقة اصطناعية و ذلك ليختزن فيها احتياطي الرطوبة الضروري لنمو النباتات و استمرار تطورها و تحسنها و يعد الري عامل أساسيا في التنمية الفلاحية و تتقسم مصادر مياه الري في ولاية عين الدفلى إلى:

المساحة الفلاحية المسقية 2017-2018 : 59.000 هكتار أي 32 % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

عن طريق الرش : 44.264هـ أي 75 %من المساحة المسقية

عن طريق التقليدي : 8.772هـ أي 15 %من المساحة المسقية

عن طريق التقطير : 5.964هـ أي 10 %من المساحة المسقية

عدد السدود : 05 سدود

حجم المياه المستعملة في الري الفلاحي :310 مليون $م^3$

1-3- الموارد البشرية:

سكان الأرياف : 500.025 أي ما يعادل 56% من عدد السكان الإجمالي للولاية.

الفئة العاملة في المجال الفلاحي : 86.733 أي ما يعادل 17 % من سكان الأرياف.

4.1الموارد المالية:

إن مختلف برامج الدعم الفلاحي التي أقرتها الدولة قد عملت على خلق وحدات إنتاجية متجانسة تتوفر على المقاييس الحديثة الموجهة للإنتاج الفلاحي كتجهيزات الري المقتصدة للمياه، المكننة، رفع قدرات التخزين وضبط تشجيع الإنتاج.

جدول رقم (2-1) :برنامج الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR) لسنة 2018 [1]:

الرقم	عنوان العملية	المبلغ المستهدف(دج)
01	غرس الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون.	34.580.999.00
/	المجموع	34.580.999.00

جدول رقم (2-2) : برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA) لسنة 2018 [2]:

الرقم	عنوان العملية	المبلغ المستهدف(دج)
01	إنتاج البذور بمختلف أنواعها	70.957.925.00
02	مختلف عمليات السقي المقتصدة للمياه	10.114.921.99
03	المكننة	56.845.651.70
05	الأسمدة	799.830.290.00
06	الطماطم الصناعية	457.015.163.00
07	بطاطس الإستهلاك	146.775.644.46
المجموع		**1.541.539.596.15**

من الجدول نلاحظ أن الدولة تولي اهتمام كبير للإستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال منح تسهيلات وتمويل خاص بالفلاحين ، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه للمستثمرين الخواص في مختلف الشعب والمهن بالقطاع فالحصول على قرض الرفيق لكل فلاح يملك الطاقة المهنية وعقار وملكية خاصة عن طريق الإمتياز أو وصل كراء، مكن العديد من المنتجين إلى الإستفادة من أشكال الدعم المختلفة.

- **المطلب الثاني: الإنتاج النباتي و الحيواني في ولاية عين الدفلى**

الإنتاج الفلاحي بولاية عين الدفلى متنوع و يشمل مختلف الزراعات (الحبوب و الحبوب الجافة، العلف، الخضروات على رأسها البطاطا التي تأخذ حيزا اكبر من المساحة المغروسة و كذلك الأشجار المثمرة بمختلف أصنافها و على رأسها الإجاص و يليها الزيتون.

أما الثروة الحيوانية فتشمل عدة أنواع من التربية: الأبقار، الأغنام، الماعز ، الدواجن و النحل.

[1] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية عين الدفلى.**

[2] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية عين الدفلى مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية.**

1- الإنتاج النباتي: لولاية عين الدفلى

تتمتع ولاية عين الدفلى بتعدد منتجاتها النباتية و هي موضحة كالتالي:

جدول رقم (2-3) : المحاصيل الفلاحية الكبرى لسنة 2018 [1]

المحاصيل الكبرى	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الحبوب	75 237	1 960 000
- القمح الصلب	55 151	1 527 458
- القمح اللين	1 753	54 000
- الشعير	16 981	354 035
- الخرطال	1 353	24 507
البقول الجافة	4 148	74 714
الأعلاف	25 000	1 238 367

إن ارتفاع إنتاج الحبوب (القمح بنوعيه والشعير) و ارتفاع المردود من 20 ق/هـ الى 26 ق/هـ في هذا الموسم بنسبة 33% يعود إلى جملة من العوامل أهمها تساقط الأمطار بكميات كافية و في وقتها.

-زراعة الخضر

أ – الخضروات: و قد خصصت لها المساحة: 34.385 هكتار بحيث بلغ الإنتاج 15.271.145 ق و احتلت الولاية المرتبة الثالثة وطنيا.

ب. البطاطا : و قد بلغ إنتاجها 5.128.700 قنطار بحيث تبلغ المساحة المخصصة للبطاطا 15800هكتار.

ج. البصل و الثوم : تبلغ المساحة المخصصة لهما 1740هكتار و يصل إنتاجهما إلى 1.045.600قنطار.

د . الطماطم : و تقدر المساحة المخصصة للطماطم بـ 1700 هكتار و يصل إنتاجها إل 1.683.000 قنطار، و تحتل المرتبة الرابعة وطنيا.

[1] **المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مديرية المصالح الفلاحية مكتب الإحصائيات الفلاحية.**

جدول رقم (2-4) :أشجار الفواكه المثمرة لسنة 2018: [1]

أشجار الفواكه	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الحمضيات	1 846	171 890
الزيتون	9 137	170 930
أشجار النواة البذرية	7 677	775 909
الكروم	493,5	15 600

[1] **المصدر: بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية.**

تشتهر ولاية عين الدفلى إنتاجها للأشجار ذات النواة البذرية (الإجاص) وتعتبر من الولايات الرائدة في هذا المجال وطنيا، حيث بلغ إنتاجها 909 775 قنطار عبر 7.677 هكتار حيث تم في السنوات الثلاث الأخيرة غرس حوالي 900 هكتار في إطار برنامج تجديد المساحات المغروسة أشجار الإجاص التي تعود أعمارها إلى ثلاثون سنة وتراهن مديرية المصالح الفلاحية وكذا الغرفة الفلاحية ومعهد حماية ومراقبة النباتات على رفع مردودية أشجار المثمرة وتكثيفها حيث تم غرس 800 إلى 1200 شجيرة في الهكتار الواحد من خلال عملية تجديد المساحات مؤخرا، وتحتل ولاية عين الدفلى الصدارة في انتاج الإجاص حيث بلغ الإنتاج 600.000 قنطار بمساحة تعادل 3600 هكتار.

جدول رقم (2-5) : الإنتاج الحيواني لولاية عين الدفلى لسنة 2018 [1]

المنتج	الإنتاج
إنتاج الحليب (لتر)	20 894 026
اللحوم الحمراء(قنطار)	51 108
اللحوم البيضاء (قنطار)	194 262
بيض (وحدة)	123 161 000
إنتاج العسل (قنطار)	783.000

بالنسبة للحوم الحمراء الإنتاج هو في حدود 51.108 قنطار و إنتاج الحليب يصل إلى ما يقارب 20.894.000 لتر و يغطي حاجيات السكان بمعدل 27 لتر لكل فرد، أما تربية النحل يبلغ عدد الخلايا هو 16400 خلية و إنتاجها يقدر ب 783.000 قنطار.

وكذلك ارتفاع انتاج العسل بـ 783.000 قنطار تعتبر إحدى المصادر الخلاقة للثروة ودليل استراتيجي خاصة على تشجيع الدولة للإستثمار المحلي وبالنسبة للطابع الفلاحي الذي تعرف به الولاية .

جدول رقم (2-6) : التوزيع الحيواني حسب الرأس لسنة 2018 [1]

الإنتاج	عدد الرؤوس
البقر	**26 941**
- منها الحلوب	**13 018**
الغنم	**214 305**
- منها الشاة	**94 183**
الماعز	**42 182**
- منها العنزات	**21 030**

الإنتاج	عدد الرؤوس
الدجاج للإستهلاك	**9 713 096**
-دجاج البيض	**733 579**
خلايا النحل	**16 431**

[1] **المصدر: بالإعتماد على مديرية المصالح الفلاحية مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية.**

تربية الحيوانات في ولاية عين الدفلى متنوعة و تتمثل في تربية الأبقار، الغنم، ماعز و وصل عددها الإجمالي هذه السنة إلى 283.428 رأسا حيث قدر عدد الأبقار 26.941 رأسا (منها الأبقار الحلوب بـ 13.018 رأسا) بنسبة 10 % بالنسبة للعدد الإجمالي و تقع أساسا ببلديات عين الدفلى ،بئر ولد خليفة، برج الأمير خالد، جندل، بوراشد، جليدة، واد الجمعة ، بربوش و طارق ابن زياد)، أما عدد الغنم يقدر بـ 214.305 رأس (منها 94.183 شاة) يمثل 76% من العدد الإجمالي يوجد في كافة الولاية ويتمركز خاصة في بلدية (عين الدفلى، الروينة، العطاف، تاشتة، عين بويحي و العبادية)، وعدد الماعز يقدر بـ 42.182 رأس منها (21.030عنزة) 14% من العدد الإجمالي و تتواجد خصوصا ببلديات (بطحية، بوعروص، زدين و بربوش)، بالإضافة نجد أن ميدان تربية الدواجن في ولاية عين الدفلى يملك قدرة إنتاجية تقدر بـ 9.713.096من الدجاج المخصص للإستهلاك و 733.579 دجاجة لإنتاج البيض.

•المطلب الثالث: توزيع الأراضي الفلاحية على حساب الحجم والملكية العقارية للمستثمرات لولاية عين الدفلى

تتوزع الأراضي الفلاحية حسب عدد المستثمرات كالتالي :

جدول رقم (2-7) : تقسيم المستثمرات الفلاحية لولاية عين الدفلى [1]

	نوع المستثمرة	العدد	المساحة (هكتار)	النسبة
F.Pilote	المزارع النموذجية	06	5 406	%2.00
EAC	المستثمرات الجماعية	1435	37 681	%13.94
EAI	المستثمرات الفردية	858	5736,4	%2.12
E.prives	الخواص	22 200	186 788	%69.14
Concession	الإمتياز	4.338	34.531	%12.78
Total	**المجموع عبر الولاية**	**28837**	**270.142**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن المزارع الخاصة تستحوذ على اكبر عدد من الملكيات بنسبة تقارب 70% من مجموع الملكيات العقارية بولاية عين الدفلى التي تتراوح مساحته 186.788 هكتار .يرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة لطبيعة الملكية العقارية.

وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية شروطا جديدة لمنح المستثمرات الفلاحية حيث اعطيت الأولوية للفلاحين الذين يثبتون خبرة 05 سنوات فما فوق أو للشباب الحاصلين على شهادات في المجال الفلاحي، والقيام بتسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي الموجهة للإستثمار وطالبت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتحديد

[1] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولاية عين الدفلى مصلحة الإحصائيات.**

المحيطات الخاصة بإنشاء المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات بأخذ المعيطات المتوفرة واحترام المخطط الوطني لنوعية الأراضي وخصوصية وسوسيولوجية المناطق وكذا طابعها للحفاظ على الموارد الطبيعية وتوجيه الإنتاج نحو ضمان احتياجات السكان وكذا استعمال المنتجات في الأقاليم الموجودة .

- **المبحث الثالث: دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى**

يلعب الإستثمار الفلاحي دورا مهما في ترقية و تطوير القطاع الفلاحي بشكل عام فهو يعتبر اساس القيمة المضافة و لدراسة أهميته و انعكاساته على التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى.

- **المطلب الأول: دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المحلية**

ارتأينا أن نعتمد على المؤشرات التالية للإستثمار الفلاحي في ولاية عين الدفلى كونه مصدر لمواد غذائية ذات استهلاك واسع في الولاية.

جدول رقم (2-8): تطور النتاج الحيواني من سنة (2000 -2018) [1]

السنوات / الحيوانات	2000	2013	2018
الأبقار	18 834	40 797	26 941
منها الحلوب	9200	20 511	13 018
الغنم	120 649	442 343	214 305
منها الشاة	52458	212145	94 183
المعز	32 363	120 800	42 182
منها العنزات	17548	65321	21 030
دجاج (البيض)	169 152	340 080	9 713 096
دجاج (اللحم)	2 012 400	11 562 564	733 579
خلايا النحل	3 158	19 000	16 431

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباين في إنتاج الحيوان من حيث العدد و النوع كالتالي:

[1] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية -مكتب الإحصائيات الفلاحية.**

– الأبقار نلاحظ تطور ملحوظ حيث سنة 2000 بلغ عددها 18 834 رأس واستمر في التزايد سنة 2018 إلى أن بلغ 26 941 رأس.

– تربية الأغنام: من أرقام الجدول السابق ندرك أن عدد قطعان الأغنام في تطور مستمر حتى وصلت 214 305 رأس مقارنة مع سنة 2000 حيث قدر عددها 120 649 رأس .

– الماعز : تربية هذا النوع من الحيوانات يعتمد على الري خاصة في الأراضي شبه الغابية وكما أن تربيته سهلة لا تتطلب تكاليف كبيرة لذا نلاحظ تطور مستمر من سنة إلى أخرى .

تربية الدواجن : نميز منها نوعي منها الدجاج المنتج للبيض والدجاج المنتج للحم وهي من أهم الميادين الإنتاجية التي يتم الإستثمار فيها وأهم إنتاج ساهم في تحقيق الإكتفاء الذاتي 100% خلال السنوات الأخيرة .

جدول رقم (2–9) : تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى من سنة 2015–2018 [1] .

السنوات / الإنتاج	2015		2018	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	77235	1267000	75238	1960000
أشجار الفاكهة	12765	195930	7677,25	249390
أشجار الحمضيات	1614	259520	1846	171890
زيتون	8700	173000	9137	170930
الكروم	784	56200	493.5	41519
خضر جافة	3636	35777	4148	74714
علف	19169	1216000	25200	1238367

[1] المصدر: مديرية المصالح الفلاحية –مكتب الإحصائيات الفلاحية.

شكل رقم (2-4) : تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى 2015-2018 .

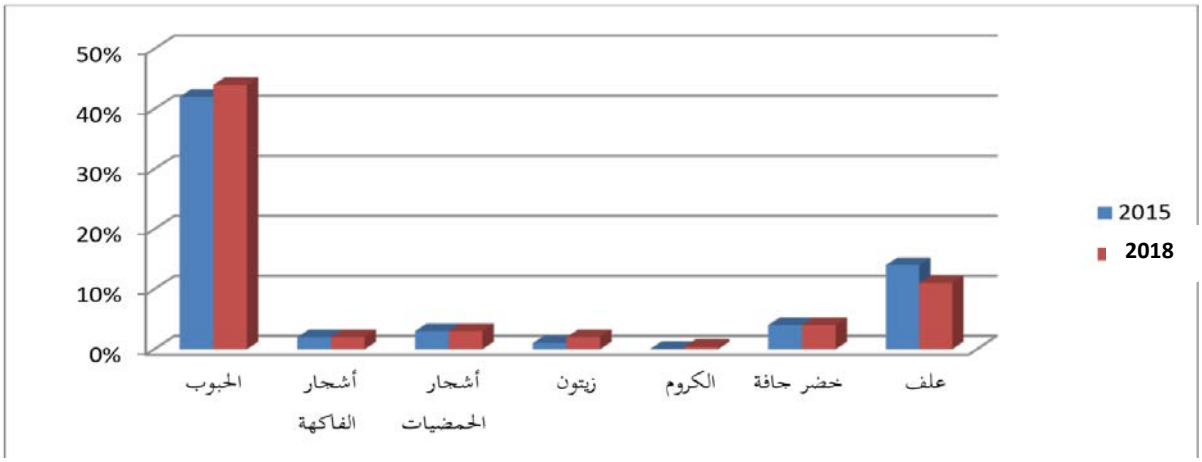

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول أعله

حقق الإستثمار الفلاحي نتائج جيدة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2015، خاصة منها الإنتاج النباتي كالحبوب و الخضروات و البقوليات و الأعلاف، حيث عرفت هذه المنتوجات ارتفاعا ملحوظا و هذا راجع للسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف أعوان المديرية و المجهودات الجبارة للفلاحين، و عليه سنتطرق إلى تحليل أهم المنتوجات الفلاحية للولاية.

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن منتوج الحبوب عرف تطورا بنسبة 55% من سنة 2015 إلى 2017. كما أن منتوج الخضروات عرف تطورا لمختلف الشعب كالبصل و القرعيات و السلاطة (الخص) حيث تمثل نسبة التطور بـ 15% من 2015-2018، و بالرغم من انخفاض نسبة البطاطا بـ 17% و هذا راجع لأسباب مختلفة تعاني منها هذه الشعبة.

شعبة الطماطم الصناعية عرفت قفزة نوعية للإنتاج حيث بلغت نسبة تطورها 543% و هذا راجع للوعي و الإرشاد الدوري الفعال الذي تقوم به مصالح المديرية مع الفلاحين و هي من أهم المنتوجات المساهمة في تحقيق الربح لهذا القطاع، و نفس الشيء بالنسبة لشعبة البقوليات التي عرفت تطور بنسبة 108%.

الأشجار المثمرة عرفت تراجع في نسبة الإنتاج و المقدر بـ 30% نظرا للظروف الطبيعية الغير الملائمة و بعض المشاكل التي تعاني منها هذه الشعبة.

- **المطلب الثاني: دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المحلية**

يعتبر العمل الفلاحي بمثابة المحرك الأساسي لعوامل الإنتاج الأخرى بمعنى انه مهما بلغت أهمية الأرض وأهمية أدوات ومواد النتاج فإنها تبقى عقيمة ميتة وتفقد أهميتها وفاعليتها إذا لم يحركها العمل الإنساني ويوجهها لتحقيق هدف معين.

1- تطور التشغيل :

تم خلق شغل في القطاع الفلاحي خلال الأربع سنوات كالتالي :

جدول رقم (2-10) : تطور مناصب الشغل في القطاع الفلاحي 2015-2018. [1]

السنوات	مناصب الشغل
2015	88 094
2016	87 074
2017	86 200
2018	86 733

شكل رقم (2-5) : تطور مناصب الشغل 2015-2018 .

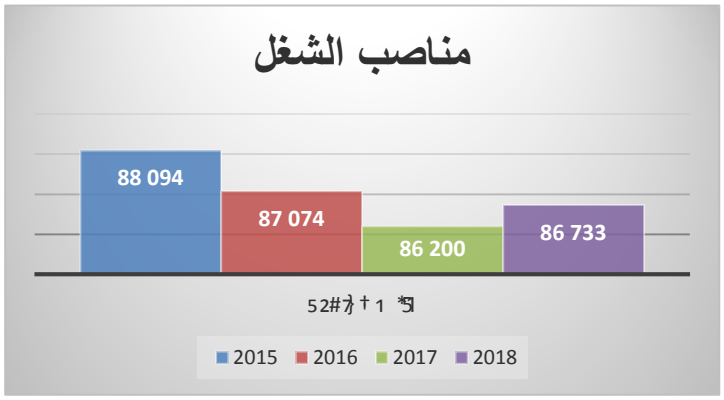

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول أعلاه

يمثل القطاع الفلاحي عامل مهم في زيادة اليد العاملة الكلية في الولاية، حيث أنه يساهم في توفير مناصب الشغل في تقليص معدل البطالة، من خلال الجدول نلاحظ تراجع طفيف في اليد العاملة الفلاحية من 2015-2018 بنسبة 02% و هذا راجع للأسباب التالية :

- إكتساح المكننة مكانة اليد العاملة.

[1] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية -مكتب الإحصائيات الفلاحية.**

- تجميد الدعم الفلاحي بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.
- عزوف الشباب عن هذا القطاع لما فيه من مخاطر و توجههم إلى قطاعات أخرى

2- العمال الدائمين والموسميين : في قطاع الزراعة لولاية عين الدفلى لموسم 2017-2018 .

تقسم العمال إل فئتين كالتالي :

جدول رقم (2-11) : تقسيمات العمال الدائمين والموسميين لموسم 2017-2018 . [1]

شعبة	العمال الدائمين	العمال الموسميين
الحبوب	15435	5407
الحمضيات	664	432
الكروم	434	74
الزيتون	6895	8701
الحليب	3611	60
اللحوم الحمراء	8377	13
اللحوم البيضاء	1375	158

شعبة	العمال الدائمين	العمال الموسميين
العلف	4167	1123
الحبوب الجافة	2386	348
الخضروات	9357	16411
الفواكه ذات النواة	4437	1689
البيض	185	39
المجموع	34455	57323

شكل رقم (2-6) : تقسيمات العمال الدائمين والموسميين .

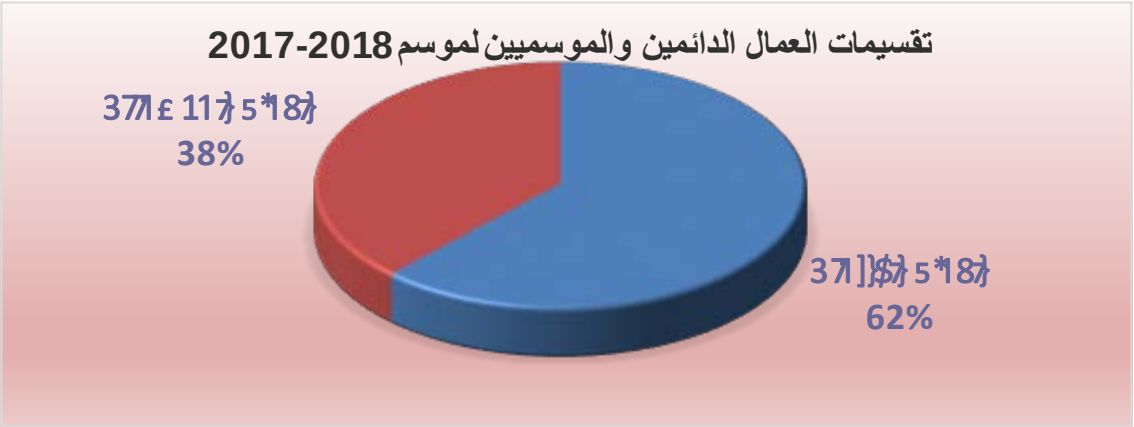

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول أعلاه

[1] **المصدر: مديرية المصالح الفلاحية -مكتب الإحصائيات الفلاحية.**

تقدر اليد العاملة الفلاحية في الولاية بـ 86733 لموسم 2017-2018 حيث أن مجملها تعتبر يد عاملة دائمة بحيث تمثل نسبة 69% مقارنة باليد العاملة الموسمية و التي تمثل 31% و هذا ناتج عن عزوف الشباب عن القطاع الفلاحي و اتجاههم الى قطاعات أخرى.

إن القطاع الفلاحي أكثر مخاطرة وبالتالي نلاحظ أن القطاع الفلاحي إذا اتخذنا مؤشر التشغيل لا يحقق المستوى المرغوب من الإستقرار الإجتماعي في الولاية.

- **المطلب الثالث : دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية .**

تهتم المنظمات الدولية بالبعد البيئي للقطاعات الإقتصادية في عمليات إنتاجها محافظة منها على بيئة سليمة و بصمة ايكولوجية مرتفعة حيث تعتبر منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية OCDE أن استخدام الموارد الأرضية في الزراعة ، مساحة الغابات، استخدام التكامل للموارد المائية في الري الفلاحي بتقنيات اقتصادية هي أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية الفلاحية المستدامة.

أولا. المساحات الفلاحية .

1- استخدام الموارد الأرضية لولاية عين الدفلى :

المساحة الفلاحية الإجمالية :235.611 هكتار أي ما يعادل **52** % من المساحة الإجمالية للولاية.

المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة :181.676 هكتار أي **77** % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

المساحة الفلاحية المسقية 2017-2018: 59.000 هكتار أي **32** % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

جدول رقم (2-12) : توزيع المساحات لولاية عين الدفلى. [1]

الساحة الكلية لولاية عين الدفلى	المساحة (هـ)	النسبة (%)للمساحة الكلية	بالنسبة للمساحة الفلاحية
المساحة المسقية	38 660	%8,5	%16,4
المراعي	38 078	%8,37	%16,16
الأراضي غير المنتجة	15 582	%3,42	%6,61
الغابات	132 709	%29,2	%29

جدول رقم (2-13): توزيع المساحات المسقية من (2000-2018) [1]

السنة / المساحة	2000	2013	2018
المساحة الفلاحية المستغلة (هـ)	170384	181676	181676
المساحة المسقية (هـ)	32340	39457	38660

[1] **المصدر : بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية مكتب الإحصائيات الفلاحية.**

شكل رقم (2-7) : تطور المساحات المسقية من (2000-2018) .

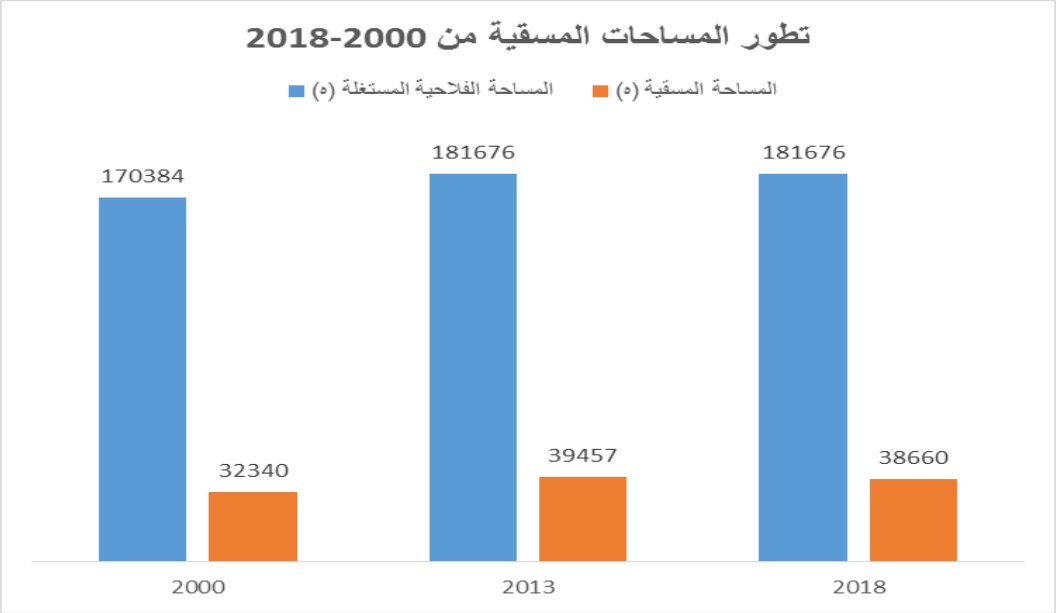

المصدر :من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق

نلاحظ تطور في الساحة المسقية حيث بلغت سنة 2000 حوالي 340 32 هكتار وسنة 2013 457 39 هكتار أي تطور نسبة (14%) وبلغت المساحة المسقية سنة 2018 حوالي 660 38 هكتار أي بانخفاض قدره (2%) وهذا نتيجة لتساقط الأمطار بكميات معتبرة.

ثانيا : المساحات الغابية .

حسب المعايير البيئية لمنظمة دول التعاون الإقتصادي OCDE والبنك الدول فإن مساحات الغابات تعتبر مؤثرا مهما للبعد البيئي المحلي أو الإقليمي .

لذلك ارتأينا أن نأخذ بعين الإعتبار تطور مساحة الغابات في ولاية عين الدفلى لمعرفة مستوى الولاية في التنوع الحيوي والمحافظة على الثروات الطبيعية وكذا مكافحة التلوث (لأن الغابات تضمن بيئة نظيفة) .

تزخر ولاية عين الدفلى بطابعها الجبلي تنحصر بين سلسلتين جبليتين جبال الظهرة في الشمال وجبال الونشريس في الجنوب بمساحة غابية تقدر حوالي 132.709هكتار نسبة 29% من الساحة الكلية للولاية.[1]

1 محافظة الغابات لولاية عين الدفلى

- **المساحات الغابية و أصنافها لولاية عين الدفلى .**

الصنف	المساحة(هكتار)
- الصنوبر الحلبي	48.020
- البلوط الغلبني	1960
- الكاليتوس	280
- الضرو الأخضر	528
- العرعار البربري	14.142
- البلوط الأخضر	23.646
- بلوط الزان	362
- بلوط الأفراس	200
- الأرز الأطلسي	100
- المجموعات الحراجية المختلطة	43.663

إن قطاع الغابات يشرف على تسيير وحماية الثروة الغابية والتي تنقسم إلى غابات تابعة لأملاك الدولة بمساحة 89.046هـ بنسبة 67% بالنسبة للمساحة الكلية للغابات وغابات خاصة بمساحة 43.663هكتار بنسبة 33% بالنسبة للمساحة الكلية للغابات .

مقسمة إلى :

تساهم الثروة الغابية في الإستثمار في القطاع الفلاحي من خلال:.

1. **إستغلال الفلين** :في سنة 2018 تم استغلال 632 هكتار من الفلين ما يعادل 545 قنطار منها :
   - فلين إنتاجي 437 هكتار
   - فلين ذكرى 195 هكتار
2. **كراء الفراغات الغابية**:تم تسجيل 517 مستفيد على مساحة 884 هكتار موزعة على بلديات الولاية وتتمثل نشاطاتها كالتالي :
   - غرس الأشجار المثمرة .
   - تطعيم أشجار الزيتون .
   - تربية النحل .

- زراعة الحبوب والبقول الجافة .
- تطعيم أشجار الزيتون البري .

3. **تحويل الخشب و إنتاج الفحم لسنة 2018 :**

- الخشب : تم إنتاج حوالي 2015 م3

- الفحم : لا توجد رخصة لإنتاج الفحم حاليا، لذا لا يمكن تحديد الكمية.

4. **تقييم وتثمين النباتات الطبية والعطرية** (الضرو، العرعار، الخزامة، الزعتر ، الإكليل .... إلخ).
5. **محيطات إستصلاح الأراضي :** حوالي 896 هكتار في بلدية عين الدفلى و سيدي لخضر.
6. **غابات الإستجمام و الترفيه :**

- غابة دوي (الزنداري) : 20 هكتار

- غابة سيدي السبع ببلدية مليانة : 20 هكتار.

ثالثا: استهلاك الموارد المائية.

تمتلك الولاية مخزون مائي جيد حيث يتوفر فيها سدين بسعة استيعابية تبلغ 418.000.000 متر مكعب، في حين تقدر الكمية التشغيلية سنويا بـ 43.477.544 متر مكعب ويستهلك سكان المناطق الحضرية في الولاية سبعين لتر من المياه يوميا، في حين تنخفض مستويات الصرف المائي في الأرياف إلى ثلاثين لتر للفرد الواحد .

استخدام الموارد المائية لولاية عين الدفلى .

جدول رقم (2-14) : توزيع المساحة المسقية لولاية عين الدفلى . [1]

السنة / المساحة (هكتار)	2017		2018	
	المساحة (ه)	النسبة %	المساحة (ه)	النسبة %
المساحة المسقية من الري الصغير والمتوسط	49961	%84.67	28958	%75
المساحة المسقية من السدود	9039	%15.33	9700	%25
المجموع	59000	% 100	38658	% 100

ولقد تم اعداد برنامج (2014-2019) للوصول إلى سقي ما يقارب 45000 هكتار من المحاصيل مقابل 25000 هكتار حاليا اي تطور بنسبة 55% مع الموازاة مع الدفع من الساحات المسقية من خلل:

- آبار عادية وعميقة مقدرة بـ 170 بئر .

[1] **المصدر : مديرية المصالح الفلاحية من مكتب الري الفلاحي**

- اجهزة الضخ 2821 جهاز .
- تنظيف الآبار العادية 509 بئر .

تستخدم ولاية عين الدفلى مجموعة من تقنيات السقي الفلاحي من خلال :

- السقي بالتقطير حوالي 4500 هكتار وهذا ما تقدر نسبته بـ 20% من مجموع المساحة المسقية الكلية.
- السقي بالرش حوالي 9532 هكتار وهذا ما تقدر نسبته بـ 41% من مجموع المساحة المسقية الكلية.
- السقي بالطرق التقليدية حوال8968 هكتار وهذا ما تقدر نسبته بـ 39% من مجموع المساحة المسقية الكلية.

شكل رقم (2-8) : تقنيات السقي الفلاحي لولاية عين الدفلى

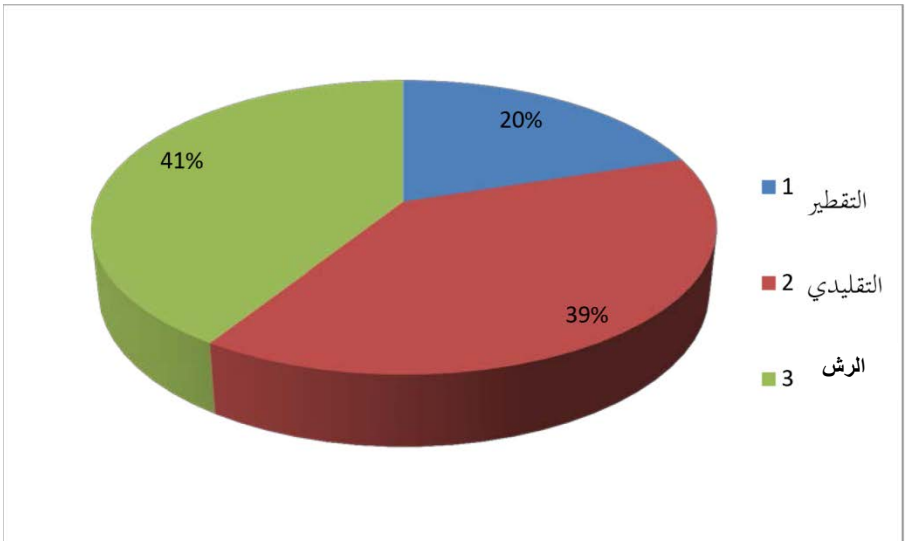

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مديرية المصالح الفلاحية بعين الدفلى

من هنا نلاحظ أن ولاية عين الدفلى تستخدم تقنية التنظيم للري الفلاحي بنسبة 20% وهذا معدل متوسط والتي تمثل نسبة 60% اقتصاد للماء، بالنسبة للسقي بالرش حيث تعادل ضعف المساحة بنسبة 41% وهذه طريقة الري الغالبة في الولاية التي تمثل 40% اقتصاد للماء، أما الطرق التقليدية فهي مستخدمة بنسبة 39% أي أن هناك ثروة مائية ضائعة بالطرق التقليدية ويرجع ذلك إلى عدم الوعي الكافي للفلاح وكذلك ارتفاع ثمن أجهزة السقي الإقتصادي، ونقص المرشدين الفلاحيين لدى المزارع والمستثمرات .

مكافحة الأمراض والآفات الفلاحية :

- مكافحة قوارض المحاصيل (الفأر الأحمر) المساحة المعالجة 2537هكتار (460 كغ من مبيد القوارض).
- داخل الحقول، المساحة المعالجة 33 هكتار (660 فيرومون).

أما المساحة المصابة حوالي 130.75هكتار .

مراقبة الموارد النباتية المستوردة :

- الخشب : 50795.65طن .
- مواد الصحة النباتية 1500طن .

جدول رقم (2-15) :حملات التلقيح لسنة 2018. [1]

التلقيح ضد مرض	العدد (رأس)
الكلب عند الأبقار	9957
الكلب عند الكلاب	1820
مرض الجدري	173942
الحمى القلاعية نوع AO 23150	13236
الحمى القلاعية نوع A 24175	13198
الجدري عند الأغنام	212153

[1] **المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مديرية المصالح الفلاحية بعين الدفلى**

خلاصة الفصل :

تتمتع ولاية عين الدفلى بإمكانيات طبيعية وبشرية هامة تساعدنا على تحقيق تنمية ريفية متوازنة ومستدامة لو تستغل بشكل عقلاني وفق احترام البرامج والمشاريع الموضوعة للنهوض بالقطاع الفلاحي والإستثمار فيه لتحقيق اكتفاء ذاتي والخروج من التبعية الغذائية وازدهار الإقتصاد محليا ووطنيا .

بالنسبة لتطبيق مشاريع التنمية الفلاحية والريفية في ولاية عين الدفلى لم تصل بدرجة كبيرة إلى المستوى المرغوب ولا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة ويرجع ذلك إلى أن التدعيم لم يشمل فروع كثيرة وكذلك نقص التوعية لدى الفلاحين وعدم معرفتهم في كيفية الإستفادة من المشروع بالإضافة إلى العراقيل و البيروقراطية التي تواجههم في التدعيم.

خاتمة

الخاتمة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية نظراً لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع و توفير الغذاء و المواد الأولية للقطاعات الأخرى، كما يلعب دوراً هاماً في ترقية الصادرات والحد من الواردات يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين فهو من جهة المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي و من جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني و المحلي. تم تبني سياسات زراعية مختلفة منذ الإستقلال من خلال مجموعة من التدابير و الإجراءات للنهوض بالقطاع الفلاحي و الإستثمار فيه و توفير الدعم لتطوير و إنعاش القطاع للوصول إلى التنمية الإقتصادية و الإرتقاء بمعيشة أفراد المجتمع فقد حاولنا من خلال دراستنا التعرف على أهمية الإستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية والإجابة على إشكالية الدراسة في : ما هو الدور الذي يلعبه الإستثمار في القطاع الفلاحي لدفع التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى بناءًا على هذا اختبرنا فرضيات البحث و توصلنا إلى النتائج و التوصيات و الآفاق التالية:

- ✓ **نتائج الدراسة :**

بعد الدراسة الميدانية لولاية عين الدفلى التي قام بها الباحثين على مستوى مديرية المصالح الفلاحية التي تخدم القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى و ذلك للإطلاع على دور الإستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية لولاية عين الدفلى توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في :

يهدف الإستثمار الفلاحي إلى زيادة مساحة الأراضي الفلاحية من خلال عملية الاستصلاح والاستفادة من موارد المياه الموجودة و توفير موارد جديدة و تسيير مستوى المردود خاصة بالنسبة للمنتجات التي تتميز فيها الولاية بميزة نسبية كالخضر و الفواكه و زراعة الأشجار. و هذا الأستثمار الفلاحي قد ساهم بصورة بسيطة جدا في تحقيق ودفع التنمية المحلية اجتماعيا فهو لا يوظف إلا نسبة ضعيفة من اليد العاملة في الولاية، بينما يمثل عرضه على المنتجات الفلاحية مصدرا أساسيا لتلبية الطلب على الغذاء.

✓ **توصيات البحث :**

حرصنا على إختتام بحثنا هذا بتوصيات نرى أنها ضرورية لتعزيز مكانة الإستثمار الفلاحي لأنه في توفير الغذاء و مناصب الشغل للسكان, فالقطاع الفلاحي هو المصدر الوحيد الذي يقلص من الفجوة الغذائية و من خلال ذلك اخترنا التوصيات التالية :

-وضع سياسة استراتيجية للري و شبكات السدود و الرش و هي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي.

-خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي وفق عوامل اقتصادية عقلانية و مراقبة الأسعار وكذا توفير وسائل التبريد.

- نشر ثقافة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي.

-الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية خاصة على مستوى البناءات الفردية حيث يتم بيع الأراضي الفلاحية التابعة للخواص و إبعادها عن صبغتها المبدئية ألا و هي الفلاحية ما يؤدي إلى تقلص المساحة الفلاحية.

-وضع مرشدين فلاحيين على مستوى كل مزرعة أو مستثمرة فلاحية.

-خلق مناصب شغل لليد العاملة الفلاحية المؤهلة من حاملي الشهادات خاصة, و تسهيل لهم عملية الدعم من خلال القروض لدعم النشاط الفلاحي لتحفيز فئة الشباب على العمل الفلاحي لزيادة الإنتاجية.

✓ **أفاق البحث**

بعد معالجة اشكالية بحثنا المركزة على دور الإستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية لولاية عين الدفلى ومن خلال مسار التحليل الذي ركزنا عليه ظهرت لنا العديد من الجوانب و الإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية و التطبيقية منها :

-واقع الإستثمار الفلاحي و أثره على البيئة.

-أهمية الإستثمار الفلاحي في كسب اليد العاملة.

-تفعيل الأسواق الخارجية أمام الإستثمار في القطاع الفلاحي.

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية :

1- أيوب زكرياء،ملال كريمة ،السياسة الفلاحية و الأمن الغذائي في الجزائر (1999-2015)،مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية 2015-2016.

2- بوغدة نور الهدى،دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي ،مذكرة نيل شهادة ماجستير 2014-2015.ص26

3- مطالبى يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، 2015-2016، ص 40.

4- بومدين طاشمة، مداخلة الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،

5- جواد سعد العارف، الإقتصاد الفلاحي ،دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن-عمان ،طبعة2009

6- عبد الكريم اوذيني، أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، علوم التسيير جامعة الوادي2015.

7- درار محمد، افاق التنمية المحلية ف ولاية سعيدة (مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة وتنمية ، 2015/2014.

8- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية 2006-2007.

9- سوزان وفيق العاني، علم الإقتصاد الفلاحي، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان –الأردن ،سنة الطبعة 2005،

10- عايش خديجة،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات

الدولية،2010-2011 ،

11- عائشة بوثلجة، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العرب، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية 2016-2017

12- عثمان محمد عنيم وماجد ابو زنط "التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخصيصها وادوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010

13- غردي محمد، القطاع الفلاحي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل النظام المالي المنظمة العربية للتجارة، جامعة الجزائر، 2011،

14- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية،أطروحة دكتورة دولة في العلوم الإقتصادية،2007-2008،

15- محمود ياسين، الإستثمار الفلاحي على الوقع :http//www.arab.E NCY.com تاريخ النشر:26سبتمبر 2008تاريخ التحميل 10فيفري2018.

16- وفاء معاوي الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة كلية الحقوق والسياسة، جامعة باتنة، 2010،

17- سهيلة مصطفى، الإستثمار الفلاحي واثاره على الحركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه جامعة الشلف، سنة 2017.

18- مذكرة من الأمينة التنفيذية، التنوع البيولوجي وخطة 2030 للتنمية المستدامة (الإجتماع الحادي والعشرين) 11-14 ديسمبر 2017.

19- المنظمة العربية للتنمية الفلاحية، تأثير المناخ و التقلبات المناخية ،الخرطوم 2010

المراجع

المجلات :

1. مجلة اقتصاديات المال والعمال jfbe "التنمية المحلية في الحزائر" قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، فيفري 2017 .

2. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد (30)

المواقع اللكترونية :

1. http://www.un.org/millennium/declaration/are5552e.ntm

2. الإذاعة الجزائرية: مشروع نقل المياه الجوفية من عين صالح إلى تمنراست موقع .www.radioalgerei.dz/environùent/ar/articles

3. المكننة الفلاحية، موقع بانوراما الحياة: www.panoramadelavie.com ،

4. موقع الكشافة الإسلامية الجزائرية فوج الشيخ العربي التبسي بلدية الماء الأبيض ولاية التبسة -www.scout elmalbiod.lbda3.org، من طرف المهندس منصف تاريخ النشر:15 ابريل 2011

5. مساهات القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر على الموقع الهندسة الفلاحية من طرف محمد الأمين على الوقع :www.https//agronomie.info.com

6. المصدر موقع وزارة الموارد المائية والبيئة http://www.mree.gov.dz/projet-04/?lang=ar .

7. موقع البنك الدولي للبيانات https://data.albankaldawli.org/indicator .

المراجع باللغة الفرنسية :

1. Calvin Miller-Sylvia Ritcher,Agriculture Fund For Developing Contries,Economic and social developement paper or food and agriculture organisation of the United Nation-Rome2010